جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية.

قسم: العلوم السياسية.

البعد الأمني في السياسة المتوسطية الجزائرية الجديدة

ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات مغاربية .

إعـــــداد الطالبة :

– عماري خيرة .

إشراف الأستاذ:

– د. بن زايد امحمد.

أعضاء لجنة المناقشة:

–د. خنفوسي عبد العزيز..... رئيسا.

– د. بن زايد أمحمد..... مشرفا ومقررا.

– أ. مخلوف أحمد .....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية:1436-1437 ه/ 2016-2017م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله ذي المن و الفضل و الإحسان حمدا يليق بجلاله وعظمته و صلى الله على خاتم الأنبياء و الرسل محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم ولله الشكر أولا و أخيرا على حسن توفيقه وكريم عونه على ما من علي من انجاز هذه المذكرة بعد أن يسر العسير وذلل الصعب و فرج الهم

إلى من علموني الصبر وحب الاجتهاد والمثابرة إلى الوالدين الكريمين

إلى من يقدر للنجاح معناه لذا نقدر جهودك المضيئة ولك منا كل الثناء والتقدير

وما لنا إلا أن نقول جزاك الله كل خير الأستاذ المشرف :

إهـــــــداء

إلى التي وهبني الله على يدها الحياة إلى ينبوع الحنان الذي لا يتوقف عن العطاء إلى الشمعة التي أنارت دربي إلى أمي الحنون " فريحة"

إلى من كلله الله بالهبية والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار و احمل اسمه بكل افتخار

إلى أبي الغالي أحمد حفظه الله و رعاه

إلى من قاسموني رحم أمي إلى أخواتي العزيزات رشيدة، هنية، فاطمة، ميرة وأزواجهن، وزوجة أخي حنان.

إلى من هم سندي في هذه الحياة إلى إخوتي الهاشمي، مختار

إلى ثمرات فؤادي: عباس وهدبل، نورين، خالد، محمد، أحلام، دعاء، آية

إلى صديقاتي العزيزات جهاد، فاطمة، لطيفة، أمال، حليمة، زهرة، نسرين،نعيمة

إلى كل أستاذة العلوم السياسية

إلى كل من نستهم مذكرتي و لم ينساهم قلبي

خيرة

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للبعد الأمني والمتوسطي الجزائري.

المبحث الأول: ماهية الأمن.

المطلب الأول: الجدل حول مفهوم الأمن.

المطلب الثاني:الأبعاد الجديدة للأمن.

المطلب الثالث:أهمية الأمن.

المبحث الثاني:ماهية المنطقة المتوسطية وأهميتها.

المطلب الأول:تعريف المنطقة المتوسطية.

المطلب الثاني:خصوصية المنطقة المتوسطية.

المطلب الثالث:أهمية المنطقة المتوسطية.

الفصل الثاني:محددات ومستويات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.

المبحث الأول:محددات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.

المطلب الأول:دوائر الأمن المتوسطي وعوامله.

المطلب الثاني:مصادر التهديد البعد الأمني المتوسطي.

المطلب الثالث:مرتكزات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.

المبحث الثاني:مستويات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.

المطلب الأول:المستوى الوطني(القومي).

المطلب الثاني:المستوى الإقليمي.

المطلب الثالث:المستوى الدولي.

الفصل الثالث:التهديدات الأمنية وأثرها على السياسة المتوسطية الجزائرية.

المبحث الأول:التهديدات الأمنية في المتوسط.

المطلب الأول:الجريمة المنظمة.

المطلب الثاني:الإرهاب.

المطلب الثالث:الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني:الآليات المتخذة من الجزائر لحماية الأمن في المتوسط.

المطلب الأول:السياسة الأوروبية في المتوسط والجزائر.

المطلب الثاني:السياسة الأمريكية في المتوسط والجزائر.

المطلب الثالث: أثر وأفاق التنافس الأوروأمريكي على الأمن في المتوسط.

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

مقدمـــــــة

إن التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية أثناء فترة ما بعد الحرب الباردة،عن طريق تحصيل مراجعات مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه النظام الدولي؛بالإضافة إلى تراجع العامل العسكري وتصاعد العامل الاقتصادي،وهذا ما أدى إلى بروز تهديدات أمنية جديدة متنوعة ومختلفة عن التهديدات القديمة،حيث تتميز بأنها غير عسكرية، ومجهولة المصدر مثل: **الإرهاب،الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية،الاحتباس الحراري ،الكوارث الطبيعية**.....الخ، التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا لأمن المجتمعات السياسية الحديثة؛ لذا حاولت العديد من الدراسات الاتخاذ بمجموعة من الآليات والمعايير للتصدي هذه التهديدات الأمنية الجديدة لأي خطر.

ارتبطت النقاشات الأكاديمية في حقل الدراسات الأمنية حول قضايا التطور تحول مفهوم الأمن بشكل أساسي من أجل توسيعه الشامل من جهة ومن جهة أخرى تعميق عناصره وأهميته وأساليبه، بفعل التحولات الهامة التي عرفتها معظم الدول سواء على مستواه الداخلي أو في علاقتها مع بعضها البعض.

على هذا الأساس كثرت وتعددت النظريات والإستراتيجيات المرتبطة بقضايا الأمن في المتوسط باختلاف الأطراف المعنية والمهتمة به،حيث عرف البحر الأبيض المتوسط أثناء فترة الحرب الباردة مبادرات وخطط إستراتيجية عدة لاحتواء المنطقة منها الاقتصادية والأمنية؛بالإضافة إلى أهمية وضرورة توفر الأمن في المتوسط مرتبطة بالدرجة الأولى بالبعد والأهمية الجد إستراتيجية التي تكتسبها المنطقة أكثر من غيرها من المناطق الأخرى.فالأهمية الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية والحضارية لهذه المنطقة هي التي أدت إلى انجذاب عدة قوى نحوها،هذا ما يفسر أفاق التنافس والصراع بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية المستمر حول الاحتواء والهيمنة والسيطرة على الأمن في المتوسط عبر جل مراحل التاريخ قديمه وحاضره،وكون هذه البقعة من العالم تعتبر محور هام من محاور الإستراتيجية العالمية أكد استمرار هذه القاعدة.

لعل من أبرزها التحول في طبيعة ومصادر تهديدات الأمنية الجديدة لذلك فقد كان لآثاره دور قيمي في تقسيم الهياكل الأمنية على مستوى المناطق والأقاليم؛بالإضافة إلى تبني إستراتجية من خلال سياسة أمنية تقوم على تحقيق الدوافع والأهداف السياسة الخارجية؛وكذا تحصيل طرق التعاون الأمني بحيث يكون جماعي وهذا للحد من هذه التحديات مع دول الإتحاد الأوروبي والأمريكي.

_أسباب اختيار الموضوع :لقد انقسمت أسباب اختيار لموضوع"البعد الأمني في السياسة المتوسطية الجزائرية الجديدة "إلى ثلاث أقسام:

-الأسباب الموضوعية:

1-دراسة وإبراز مدى خصوصية الأمن في المنطقة المتوسطية بكل ظروفها الداخلية والإقليمية والدولية والتي لها انعكاسات عالمية،خاصة عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية الجديدة.

2-دراسة الأبعاد الأمنية للتحولات العالمية التي عرفتها فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة،وانعكاساتها على طبيعة العلاقات بين دول المنطقة المتوسطية،وعلى طبيعة التفاعل مع التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها هده التحولات.

3-دراسة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في المنظور الأوروبي والأمريكي من خلال التهديدات الأمنية،وأثرها على السياسة المتوسطية الجزائرية.

_ الأسباب الذاتية:

1-لاشك أن الرغبة الملحة لدي في معالجة موضوع البعد الأمني في السياسة المتوسطية الجزائرية الجديدة وتأثيرها على العلاقات بين الدول شمال وجنوب المتوسط من خلال الآليات المتخذة من الجزائر لتشمل الأمن في المتوسط،حيث شكلت أهم وأبرز لاختياره،إذ أن توفره هذه الرغبة هو سبب هام في مدى إنجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف،ومصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول المواضيع ذات الارتباط بواقع الوطن والدول المجاورة له،من أجل الوقوف على إشكاليات البحث عن أجوبة يمكن المساهمة بها.

2-إن الضرورة تقتضي معالجة المواضيع التي قد تساهم دراساتها في توضيح الرؤى ورسم تصور شامل لواقع البعد الأمني في السياسة المتوسطية الجزائرية الجديدة ومدى ترابطها مع واقع البيئة العالمية.

_أهداف الموضوع:

يندرج هذا الموضوع ضمن حقل الدراسات والأبعاد الأمنية باعتبار يطرح التهديدات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي،يمكن تقسيم أهداف الموضوع إلى قسمين نظري وآخر عملي:

-الأهداف النظرية:

1-دراسة مجال من مجالات العلاقات الدولية يتمثل في الدراسات الأمنية عن طريق بحث الظاهرة الأمنية في ظل التحولات العالمية الجديدة؛ والذي يعطي نوعا من الحداثة و الديناميكية في التناول لهذا النوع من الدراسات.

2-إبراز دور مصدر التهديدات الأمنية بمستوياتها المختلفة (على مستوى دولي و جهوي وإقليمي وعالمي)في المنطقة المتوسطية عن طريق استخدام متغيرات أمنية التي تؤثر على مدى تفاعل سياسات الدول وعلاقاتها في سبيل تحقيق الأمن المتوسطي.

الأهداف العلمية:

1-إن موضوع الدراسة يعنى بمنطقة لها أبعاد إستراتيجية في أهميتها، والتي تنتمي لها دول العالم الخارجي؛ خاصة و أن هذه الدول وبالنظر لموقعها المحوري بالنسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط يمكن لها أن تلعب دورا مهما، من منطلق تعظيم فرصها وتقليص ما يهددها.لذا فهذه الدول معنية بأمن المتوسط بحكم موقعها المتميز حيث تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب ومفترق طرق لثلاث قارات (أوروبا،إفريقيا،آسيا)، فالهدف هو بحث أي المعايير المتحكمة في أمن المتوسط.

2-إن موضوع التهديدات الأمنية والأخطار الجديدة حول دول العالم، خاصة إذا كانت هذه الأخطار عابرة للحدود والأقاليم ليست محددة الأبعاد مثل(الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية.....الخ) ولا تخص دول بمفردها خاصة في ظل الحديث عن الاعتماد فيما بين الدول التي تنتمي لنفس الإطار المكاني وبالتالي تعاني نفس هذه التهديدات، لذلك فهدفنا من الدراسة هو البحث ما إذا كان منطق مصادر التهديدات الأمنية المشتركة هي المحددة للعلاقات التعاونية،أم أنها مجرد مصلحة خاصة بكل ضفة تفرض واقع السياسات المتبعة للتغلب على التحديات الأمنية المطروحة.

أدبيات الدراسة:

بعد إطلاعنا على المراجع المتعلقة بموضوع البعد الأمني المتوسطي في السياسة المتوسطية الجزائرية الجديدة، سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة لبعض الدراسات:

1-دراسة "عبد النور بن عنتر"حول "البعد المتوسطي للأمن الجزائري" سنة 2005 كمرجعية أساسية في الدراسة، والذي يرصد أهم معطيات امن الجزائر القومي، ويحلل الخيارات الإستراتيجية المتاحة لهذا البلد في مرحلة العولمة، وعالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على الإرهاب، والحرب الاستباقية، وملاحظة التحولات في مفهوم الأمن، وعلاقته بالأوبئة والمجاعة والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي، والقمع السياسي، والهجرة.

2-دراسة الباحث"حسام حمزة"من جامعة باتنة سنة 2010المعنونة ب:الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري أحد ابرز الدراسات التي تطرقت الدوائر الإقليمية المحيطة بالأمن القومي الجزائري مبنيا شساعة مستويات التحليل الأمني ومختلف التهديدات المحيطة بالحدود ومختلف انعكاساتها على الجزائر.

3-دراسة الباحث" مصطفى بخوش"حول"حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة في الرهانات والأهداف"سنة 2006،ركز على علاقات الشراكة الاورومتوسطية في بعدها الاقتصادي،وتوصل إلى التناقض بين الواقع والأهداف الذي أبرز الهوة بين الفوائد المتاحة لصالح الطرف الأوروبي الموحد على غرار تفكك دول جنوب المتوسط،خاصة منها دول المغرب العربي.

الإشكالية:

تعد قضية الأمن في المنطقة المتوسطية بكل إفرازاتها وتناقضاتها إحدى أهم أعقد القضايا على الساحة الدولية.إذ أنها تعود بالأساس إلى تشابك وتفاعل عوامل ومصادر عديدة داخلية وخارجية،إقليمية ودولية.فإن مسألة البعد الأمني في السياسة المتوسطية الجزائرية الجديدة كفيل بأن يفتح الباب أمام العديد من القضايا التي تعكس مدى تشعبها إلى الحد الذي يطرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى استطاع البعد الأمني في السياسة المتوسطية الجزائرية الجديدة الحد من ظاهرة التهديدات الجديدة وأثرها على التنافس الأوروأمريكي على الأمن في المتوسط؟

وتندرج تحت الإشكالية الأساسية للبحث، مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

1-ما طبيعة التهديد الأمني التي تحمله السياسة الجزائرية ؟.

2-ما هي مضامين السياسة الجزائرية في مواجهتها التهديدات الجديدة ؟.

3-ما هي الحلول الأمنية التي تطرحها الجزائر في مكافحة هذه التهديدات؟.

فرضيات الدراسة:

-إن مفهوم الشامل للأمن بأبعاد المختلفة بشكل قناعة لدى جميع الأطراف الفاعلة في منطقة المتوسط حول التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود السياسة الجغرافية.

-إن احتواء مصادر التهديد المشتركة تستدعي غلى العمل في إطار جماعي منظم مستقل من النقاشات الجماعية و الاستجابة إلى التعاون في العلاقات الدولية.

-إن اختلاف الرؤى حول السياسة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تؤدي على عدم التعاون في مجال تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الإطار النظري:

النظرية الواقعية: هي المنظور المهيمن في حقل العلاقات الدولية خاصة بعد فشل النظام، إذ تمثل أداة لتحقيق السلم والأمن الدولي؛ بالإضافة إلى عقلانية هذه الفواعل تتمحور في فكرة تعظيم المصالح الوطنية المعرفة.

الأمن من المنظور الواقعي:يرى"ريمون آرون"إنه في حالة الطبيعة الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية فهو يندرج ضمن الأهداف الأبدية وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية باعتبارها الفاعل المركزي والأداة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

ولهذا نجد أن الأمن الوطني مرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليدا ويمثل الواقعيون التيار الأكثر دفاعا على فكرة المحافظة على الافتراضات التي تنطلق من فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها.

النظرية البنائية: هي بمثابة حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود وكأن المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون وأنه يدخل في تركيبه ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك.

الأمن من المنظور البنائي:يرى"هربرت سبنسر"تشبيه المجتمع بالكائن العضوي بمعنى وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي.

بالإضافة إلى"راد كليف براون"يرى أن:

-علاقة النظام بأفراد الجماعة داخل البناء الاجتماعي.

-علاقة النظام بسائر النظم الأخرى التي تتعلق بالنسق وبالبناء الاجتماعي.

ولهذا نجد أن الأمن الوطني مرتبط بمواجهة موضوع الحقائق الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل لآخر، وهذا من خلال التنسيق والترتيب بين الأجزاء وروابطها المختلفة.

الإطار المنهجي:

تناولنا في هذا الموضوع بالتحليل العلمي،تم الاعتماد على مركب تحليلي منهجي استنادا إلى جملة من المناهج والأطر النظرية بهدف الإلمام بمختلف جوانب البحث كالآتي:

المنهج التاريخي:

يعتبر المسلك العلمي والتحليلي في جميع المعلومات والثوابت بدقة والعمل على نقدها بصفة موضوعية ظاهريا وباطنيا،حيث يقتضي موضوع الدراسة الاعتماد على البيانات والحوادث التاريخية،إذ لا يمكن فهم وتفسير ودراسة حيثيات وتطورات لمسألة الأمن في الجزائر ومختلف مجالاته دون الرجوع إلى الماضي وبالخصوص العقود الثلاث الأولى التي تلت استقلال الجزائر،استنادا إلى دراسة وتحليل نشأة الدولة ونموها ووصولا إلى وضعها الجغرافي الحالي.

المنهج الوصفي:

تستدعي هذه الدراسة إلى وصف المواقف والأحداث المؤثرة سلبيا أو إيجابيا في اتجاهات حماية الوطن وتامين مراكزها وآثارها على الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائر وذلك بإبراز سير مؤسسات الدولة في أحقاب زمنية مختلفة حسب سياقها الوطني-الإقليمي-والنظمي.كما يركز المنهج على دراسة القوى المركزية للدولة أو المراكز التي تؤدي إلى تقوية أو إضعاف وظائفها من عنصر الانسجام بين فئات المجتمع،التماسك الداخلي، بمعالجة

المشاكل الداخلية التي تتعرض لها الدولة،حيوية الدولة التي ترتبط بالأوضاع الاقتصادية وقوة الدولة وعلاقاتها بالمحيط الخارجي.

المنهج المقارن:

إذ قارنا بين طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية و بين واقع كل منهما؛بالإضافة المقارنة بين الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بين القوى الأوروبية و القوى الأمريكية والتي تنعكس على سياستها المتعلقة بالتهديدات الأمنية الجديدة،هي الأخرى تعد مجالا للمقارنة تبعا لأولوية التفاعل والترتيبات الأمنية لكل طرف،على المستوى الدولي للمتوسط والجهوي،الإقليمي،العالمي،وهذا حسب كل تهديد.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا خلال جمعي للمادة العلمية المتعلقة بالموضوع ندرة الدراسات التي تجمع بين العلاقة التأثيرية لمتغير البعد الأمني المتوسطي في السياسة الجزائرية الجديدة و متغير العلاقات العالم الخارجي للمتوسط،في ظل التحولات العالمية الجديدة لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة نظرا لحداثة الموضوع.

الإطار ألمفاهيمي:

الأمن:هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع.

المتوسط:هي منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو، وهو بحر يتوسط ثلاث قارات(آسيا، أوروبا، إفريقيا).

الإستراتيجية:هي أسلوب تفكير وعمل يجيز لصاحبها التعامل بصورة صحيحة مع الأحداث،وهي فن يزاولها السياسيون والاقتصاديون والإستراتيجيون....الخ لتحقيق أهداف معينة.

التهديد:يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل فرد أو دولة...ويشترط في التهديد أن يسبب و يثير خوف الطرف المهدد.

تقسيم الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول، خصصنا الفصل الأول الإطار ألمفاهيمي للبعد الأمني المتوسطي الجزائري،حيث جزأناه على مبحثين؛تناولنا في الأول منه ماهية الأمن من حيث مختلف مفاهيم الأمن السائدة والمصطلحات المشابهة وارتباطه بالتهديدات و أنواعه وأبعاده وخصائصه وصولا إلى أهمية الأمن،أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى ماهية المنطقة المتوسطية من خلال الموقع الإستراتيجي والجغرافي التي تقع فيه أهم خصوصية المنطقة المتوسطية،لنصل إلى أهمية الحوض المتوسط.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه محددات ومستويات البعد الأمني المتوسطي الجزائري،حيث قسمناه إلى مبحثين،الأول يدرس محددات الأمنية المتوسطية ونتعرض بالشرح من خلال تحديد دوائر الأمن المتوسطي بحيث تمثل هذه الدوائر مناطق أمن حيوية بالنسبة للجزائر،وصولا إلى دراستنا على العوامل المحددة للأمن المتوسطي الجزائري من خلال توصيف وتشخيص أهم مصادر التهديد الأمني المتوسطي لأية دولة كانت في العالم،وارتأينا إلى تقديم أهم مرتكزا ته،أما المبحث الثاني فقد خصصناه للمستويات الأمن المتوسطي بمختلف مجالاته المتنوعة.

أما الفصل الثالث والأخير تناولنا فيه التهديدات الأمنية وأثرها على السياسة المتوسطية الجزائرية،ولهذا قسمناه إلى مبحثين؛تطرقنا في المبحث الأول إلى التهديدات الأمنية في المتوسط التي خصص فيه الشرح هذه التهديدات تتمثل في الجريمة المنظمة،الإرهاب،الهجرة غير الشرعية؛أما المبحث الثاني تطرقنا إلى الآليات المتخذة من الجزائر لتشمل الأمن في المتوسط من خلال مظاهر التنافس والصراع بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على الأمن في المتوسط آليات التصدي له.

انتهت المذكرة بخاتمة جمعت أهم الحلول والنتائج التي أكدنا فيها على الأمن وأهميته في المتوسط وطرق تحصيل التعاون الأمني بين القوى الكبرى بحيث يكون جماعي، من أجل الحد من هذه التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للبعد الأمني والمتوسطي الجزائري.

تمهيـــــد :

تم التركيز في هذا الفصل على أطرين يمثل الأبعاد التي يقوم عليها موضوع البحث من خلال التركيز على كل من البعد الأمني والمنطقة المتوسطية وأهميتها في الواقع العالمي،لأنها الأبعاد الأساسية التي يمكن من خلالها إدراك معطيات الآليات الأمنية وفهم دور النزاعات الدولية.

قد قسم هذا الفصل على مبحثين ويحوي كب منها ثلاث مطالب:

المبحث الأول خصص ضبط مفهوم الأمن وتوسع هياكله ونتعرض بالشرح والتحليل من خلال المطلب الأول الجدل حول مفهوم الأمن وعناصره كمحاولة لضبط هذا المفهوم الشامل وكذا المفاهيم الأخرى وهذا يعطينا الاستفادة في محاولة تفسير عناصره بشكل أساسي، أما المطلب الثاني تطرقنا إلى الأبعاد الجديدة للأمن وتحديد وسائل تحقيقه وأساسيات تأمينه من ناحية اختلاف سبله؛أما المطلب الثالث قمنا بتبيان أهمية وحصر أهم مجالاته وخطر غيابه.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه التعرف على المنطقة المتوسطية وإبراز البدائل المختلفة من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المتوسط من خلال المطلب الأول مفهوم المنطقة المتوسطية وكيفية ضبط و تحديد الموقع الجيوسياسي لها أما المطلب الثاني تحدثنا فيه عن خصوصية المنطقة المتوسطية،أما المطلب الثالث أدرجنا فيه أهمية المنطقة المتوسطية من خلال تحقيق الإستراتيجيات المنطقة.

المبحث الأول:ماهية الأمن.

لم يتواجد حقل الدراسات الأمنية بمعزل عن حركية التطور التي عرفتها الصراعات الدولية، فقد تعلق موضوع الأمن بالصراعات الدولية بشكل أساسي، وخاصة أن الواحد يؤثر في الآخر.

فمفهوم الأمن عرف تحولات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أي ما يعرف انه انتقل التركيز من أمن الدولة إلى أمن الأفراد أو ما أصبح يعرف بالأمن الشامل،هذه التحولات لم تكن مقتصرة على الجانب ألمفاهيمي بل أيضا الجانب النظري وهذا ما أردنا التطرق إليه في هذا المبحث من خلال العناصر التالية:

-الجدل حول مفهوم الأمن وعناصره.

-الأبعاد الجديدة للأمن وتحديد وسائله وأساسياته.

-أهمية الأمن وحصر مجالاته وخطر غيابه.

المطلب الأول:الجدل حول مفهوم الأمن وعناصره.

عرف المعلم الدولي تغير المفاهيم في الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث يعد التحول مفهوم الأمن نتيجة أصلية لحوصلة من التغيرات منها:

1-حدوث تحول في طبيعة الخلافات والنزاعات ذاتها إذا تحول الخلاف من بين الدول إلى الخلاف داخل الدولة وبين الأفراد والجماعات، ونلاحظ أن 66%من النزاعات داخلية خلال فترة (1989-1998) كانت أغلب الضحايا هم من النساء و الأطفال.[1]

[1] Charles Philippe David, **théories de la securite**:Paris:montchrestien, 2002, p120.

2-تحول في مصادر التهديد الدولة حيث أن العدو الخارجي لم يعد مصدر التهديد الوحيد بل هناك مصادر أخرى تمثل تهديدا كالأزمات المالية،ضعف المستوى المعيشي،انتشار الأمراض والأوبئة،الغزو الثقافي،الجريمة المنظمة ولا ننسى التهديدات البيئية مثل تأثير التكنولوجية في البيئة وغيرها؛بالإضافة إلى غياب الأمن السياسي والاجتماعي.

3-ليس هناك تأثير في العالقات الدولية حكرا على الدولة القومية بل هناك فواعل دوليين من غير الدول كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية.

أصبح مفهوم الأمن يتسع ويأخذ أبعادا وجوانب كثيرة ومعقدة مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذا العوامل الثقافية والعرقية؛مما أدى إلى تحكمها في العلاقة بين المجتمعات وتشكيلها مصدر تهديد لها حيث بدأت هذه التهديدات الجديدة تواجه الأمن منذ بداية الحرب الباردة غيرت مفهومه وأبعاده وأهدافه ومجالاته مثل:الأمن الاقتصادي و الاجتماعي.

وهذا ما يدفعنا إلى التطرق إلى موضوع الأمن بمختلف مفاهيمه وتبيان التطور الذي يعرفه هذا المصطلح خاصة بعد نهاية الحرب الباردة؛ولهذا سنتطرق إلى مفهومه في القرآن الكريم الذي يتعدى معانيه في صيغ مختلفة،والسبب في ذلك يرجع أن الأمن اشتق منها الإيمان[1]،والدليل على أهمية الأمن في القرآن الكريم التي وردت في كثير من الآيات منها:

قال الله تعالى:"الذي أطعمهم من جوع واءمنهم من خوف(4)" الآية(4) سورة قريش،القرآن الكريم.

[1] رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن، والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة من ملتقى الجزائر والأمن في المتاوسط، لجامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم سياسية يومي 29-30 أفريل 2008، ص 270.

قال تعالى:"و إذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به و لو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لا تبعتم الشيطان إلا قليلا(83)" الآية(83) سورة النساء،القرآن الكريم.

وقال أيضا:"وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطنا فأي الفريقين أحق بالأمن غن كنتم تعلمون(81)الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون(82)" الآية(81–82) سورة الأنعام، القرآن الكريم.

وغيرها من الآيات التي ذكرناها سابقا أن الأمن في الإسلام يحتوي على عناصر متكاملة إلهية من سنن الخالق؛وحالة شعورية لا يكون إلا بالإحساس به،فهو اطمئنان عن عدم حدوث مكروه في الزمن الآتي،كما أن الأمن لا ينفصل لا على الزمان ولا على المكان.[1]

دفع العلماء والفقهاء على أن مفهوم الأمن في الإسلام يؤدي إلى تقديم شروح النهج من أجل تحقيق أهداف الأمن الداخلي على الأسس الإسلامية الصحيحة،هذا من جهة ومن جهة أخرى أهداف الأمن الخارجي أي المهددات الخارجية و مبادئ العلاقات الخارجية للدول الإسلامية،فأصبحت خاضعة لاجتهادات سياسية غير مستقرة حسب التحولات الدولية،ومثال على ذلك هناك سياسات تدعو غلى الغلو والتشدد، وسياسات التعامل والتسامح مع غير المسلمين، وهذا ما أدى إلى فتح الصراع الفكري بين الإسلام والغرب وهذا من خلال القضايا المتعلقة بالجهاد والإرهاب....الخ[2] .

فمفهوم الأمن العام في الإسلام يعني الطمأنينة والسكينة في النفس وسائر شؤون الحياة.

[1]– محمد الأمين البشري، **الأمن العربي المقومات والمعوقات** ،الرياض:أكاديمية نايف العربية العلوم الأمنية، 2000، ص28.

[2]محمد الأمين البشري، مرجع نفسه، ص 30.

فتعددت التسميات المستعملة حول مفهوم الأمن وأبعاده ومقوماته وخصائصه وكيفية تحقيقه؛ وهذا نتيجة اختلاف الكتاب والأكاديميين؛ومن هنا تم تناوله من الناحية اللغوية في عدة دراسات ومعاجم لغوية عربية وغربية؛فالمعاجم العربية تعرف الأمن بمعاني متنوعة ومختلفة عن الأخرى[1]؛ وضحت فيما يلي:

الدلالة اللغوية للأمن:ويعني السلامة ويقال أمن بمعنى سلم،وأمن البلد يعني اطمئن به أهله،ومن خلال الآية الكريمة من سورة قريش " **وآمنهم من خوف** " الآية(4)، سورة قريش، القرآن الكريم. نجد أن حالة الأمن يمارس الإنسان نشاطه العادي،أما اصطلاحا فهو شعور الفرد أو الجماعة بالثقة والطمأنينة والمحبة بينهم والاستقرار والاطمئنان والقضاء على العنف وتلبية متطلباتهم النفسية والجسدية وهذا من أجل ضمان حياتهم بسلام وأمان.

فقد تباينت تعريفات الاصطلاحية للأمن لتباين المعالم السياسية والتنوع في الأفكار واختلاف الآراء بين المفكرين والعلماء وخبراء السياسيين والأمن لكنها في النهاية تصب في معين واحد وهدف مشترك واحد يتفق عليه جميع الاتجاهات (الأطراف) وهو تحقيق الاستقرار في الحياة.

وفيما يلي أهم تعريفات الأمن في الاصطلاح:

مفهوم الأمن يعني أمن تراب الدول ضد العدوان الخارجي أو حماية مصالحها القومية أو الشامل ضد أي تهديد؛ وكذا الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من التهديد المباشر وغير مباشر.

[1] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم الأطر)** ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19.السنة 2008، ص10.

وقيل أيضا:هو مجموعة القواعد والوسائل المتخذة التي تطبقها الدولة لاكتساب القوة وتحقيق الحماية الداخلية والخارجية من الأخطار المحتملة.[1]

–يمكن في الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ الدولة بكل أجهزتها وتأمين مصالحها الحيوية وحماية رعاياها وشعبها في الداخل والخارج.[2]

ويمكن تقديم تعريفا إجرائيا للأمن"هو حالة يتحقق بموجبها ضمان الأمن وسلامة حياة الإنسان من جميع المخاطر والحروب من خلال تحقيق تنمية مستدامة واستقرار سياسي".[3]

وحسب "ولفرز"إن الأمن يعني غياب التهديدات ضد القيم المركزية، وغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم.[4]

الأمن هو متطلب أولي التنمية لا يؤدي النزاع إلى تدمير البنية التحتية، ومن ضمنها البنية التحتية الاجتماعية، فقط بل يشجع أيضا الجريمة ويبعد الاستثمار ويجعل من النشاط الاقتصادي الطبيعي أمرا مستحيلا، العديد من البلدان والمناطق هي دائرة من العنف وعدم الأمن والفقر.

ويعرف أيضا أنه مفهوم نسبي متغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة،يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة،تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها،سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام

---

[1] جسام محمد صالح الحمد، مفهوم الأمن، د ب ن، د م ن، د ط، 2013.

[2] **أهمية الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع** مأخوذ من الموقع:www.fsjes.agadir.info

[3] عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي** ،رسالة ماجستير،جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2002،ص55.

[4] Barry Buzan**, people states and-fear**:- an agenda for international security stadies in post cold war era,2,people states and fear: an agenda for international security stasdies in the post cold war era,2,ed boulder rienner publisher1991,p18.

الإقليمي أو الدولي، وشأنها شأن الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد يمكن تقديره بشكل قاطع، كما يبرر مفهومه أي فكرة أمن مجموعة من الدول تجمعها رقعة جغرافية معينة.[1]

ونلاحظ أن هناك تصورين لمفهوم الأمن الأول تقليدي واقعي يتخذ من الدولة المرجعية الأساسية للأمن،والثاني نقدي ذي نظرة موسعة للأمن،وهذا بوجود وحدات مرجعية له غير الدولة [2].وقد تطور معنى مفهومه وتعقده إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والأمن،فكلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدول أقل أمنا وهذا بسبب تراجع التنمية،ذلك أن الأمن أصبح اليوم يقوم على المجتمعات والأفراد أكثر مما يقوم على الدول.[3]

وبالرجوع إلى تعدد تعريفاته لدى المفكرين والعلماء ومن بينهم" **باري بوزان**"يوضح في تعريفه الأمن"في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد،أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي" [4].بمعنى غياب التهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية والتي تتخذ الإجراءات لحفظ أجهزة الدولة وتأمين عملها.

أما عند"**روبرت مكنمارا**"في كتابه"**جوهر الأمن**"[5]في ستينات القرن الماضي.و الذي ألف لمفهوم الأمن:"إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي

---

[1] عمار حجار، المرجع السابق، ص 34.

[2] Dario Battistila**, theorie des 3-relations internationals**, paris, presses de science politique, 2003, p433.

[3] عبد النور بن عنتر، **ابعد المتوسطي للأمن الجزائري**،المكتبة المصرية،2005، ص 13.

[4] عبد النور بن عنتر، نفسه ، ص14

[5] مكنمارا روبرت، **جوهر الأمن**،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،2002،ص104.

عليه.إن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. والدول النامية التي لا تنمو بالواقع، لا يمكن ببساطة أن تكون آمنة".بمعنى أن الأمن ليس معدات ولا قوات ولا أنشطة عسكرية بل أن الأمن هو التنمية فلا يمكن الاستغناء عنها فبوجودها تنعم البلاد بالأمان والسلام؛إضافة لتعريف " **وولتر ليمان**" :"إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب،وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".ويضيف كذلك "**جاكسون**"يعرف الأمن بأنه عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض الأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية".[1]

من خلال هذا التنويع أصبح الأمن يأخذ مكانته في العالم والبرامج الدولية واعتبار الدولة دور فعال وأساسي في ضبط مفهومه وربطه بالمعايير والأبعاد الرئيسية له.

المطلب الثاني:الأبعاد الجديدة للأمن وتحديد وسائله و أساسياته.

يعتبر الأمن أحد المعالم الدولية حول إعادة صياغة تحليله ومحاولة ضبط ركائزه على الدولة إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن وهذا ما يعطينا الاستفادة في محاولة تفسير أبعاده بشكل أساسي والتي تتضمن حسب"بوزان"يرى أن:[2]

1-البعد السياسي:يعني الحفاظ على الكيان السياسي للدولة والاستقرار التنظيمي للدول، الأنظمة الحكومية والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيته.

[1] فهد محمد الشقحاء، **الأمن الوطني:تصور شامل** ،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث،2004، ص14.

[2] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص16.

2-البعد الاقتصادي: يرمي إلى توفير مناخ مناسب للوفاء باحتياجات الشعب بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، بالإضافة إلى تقديم سبل الازدهار والتطور والرفاهية؛ ويخص كذلك المحافظة على الموارد والأسواق بشكل منتظم.[1]

3-البعد العسكري: يشمل الترابط بين أسلحة الدمار والإمكانيات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.

4-البعد المجتمعي:يتمحور على قدرة المجتمعات لإعادة إنتاج أنماط ومعايير خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الدين، العادات والتقاليد، الشخصية الوطنية في إطار شروط مقبولة لتطورها وذلك بزيادة تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

5-البعد المعنوي والإيديولوجي:الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم والأفكار.

6-البعد البيئي:يشمل المحافظة على المحيط المحلي و الكوني وهذا ما يهدف من خلاله توفير التأمين والسلامة ضد الأخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث، وهذا من أجل المحافظة على الأمن.

ويرى"باري بوزان"أن هذه الأبعاد التي ذكرناها كلها مجتمعة في إطار ضيق،إلا أن هناك يوجد بعد واحد من أبعاد الأمن ألا هو البعد العسكري الذي ألفت الانتباه كثيرا عن غيره؛وهذا نتيجة امتلاك الدول لقدرات كافية للرد على أي تهديدات عسكرية كانت خارجية أو داخلية؛ولكن بعد إعادة النظر [2].وأمام التعدد في الأبعاد يمكن القول أن الهدف الشامل لمفهوم الأمن تأمين الدولة من الداخل والخارج مما يؤدي إلى دفع التهديدات

[1] Marie claud SNOUTS et al, **dictionnaire des relations**, paris, dallog, 2003, p452.

[2] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص16.

باختلاف أبعادها بالقدر المستطاع والكافي لاستمرار واستقرار حياة الشعب،ويتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية:[1]

1-إدراك التهديدات سواء الداخلية منها أو الخارجية ومعرفة أسبابها ومصادرها.

2-رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها أو تحقيق الحاجة.

3- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية من خلال بناء قوة عسكرية أمنية مسلحة وبهذا التصدي على أي هجوم لهذه التهديدات.

4-الاستعداد لكل التهديدات المحتملة واتخاذ الإجراءات المناسبة لواجهتها والتي تتطور تدريجيا مع تصاعد التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية.

تعددت وسائل تحقيق الأمن وأساليب حفظه وأساسيات تأمينه من خلال تنوع طرقه لكفالته، ومن أهم تلك الوسائل[2]:

1-**التعاون والتآزر**:يشمل تضافر الجهود الوطنية والدولية التي تهدف إلى مواجهة أي خطر، والتعاون على مستوى الوطني،بجمع طاقات الأمن لصد أي انحرافات المخلة بالأمن تحقيقا لقول الرسول الكريم"صلى الله عليه وسلم":من رأى منكم منكرا فليغيره بيده،ولمن لم يستطع فبلسانه، ومن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان".[3]

---

[1] هشام محمود الإقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي** ، الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، ص68.

[2] حسن محمد، **تحقيق الأمن الشامل مسؤولية الجميع** مأخوذ من الموقع: www.Somalitimes.net بتاريخ 2016/05/06.

[3] مختصر صحيح مسلم، ص 16 وأيضا سنن الترميذي، ج3، ص 318.

2-**توفير الإمكانات المادية المناسبة:** تدعيم وسائل الحماية لتوفير الأمن العام والأمن النوعي، وكذا تطوير الأجهزة الأمنية،من اجل المواجهة أي أزمات تهدد الأمن؛ بالإضافة إلى مواجهة أساليب الإجرام الحديثة؛لذا ينبغي على قوات امتلاك الوسائل الحديثة اللازمة للتعامل مع الأزمات الأمنية حتى تظل ممسكة بناصية الأمن.

3- **تطوير تدريبات القوات المخصصة لحماية الأمن:** تقوم على إعطاء تدريبات مناسبة لتصبح قوة فعالة قادرة،فالعنصر البشري المؤهل هو الأداة الأولى للحفاظ على الأمن.

4-**وضع عقوبات مناسبة لمعاقبة المجرمين:** بمعنى أن على المجرم أن نضع له العقوبة المناسبة والمكافئة له مع الجريمة نوعا ومقدارا؛ بالإضافة أن تكون محققة لمبدأ المساواة والعدالة؛ وهذا من أجل أن تكون ذات أثر فعال في محاربة الإجرام وتحقيق الأمن الشامل.

5-**توعية المواجهة:** يجب أن يصاحب كل الوسائل السابقة، وتوعية مناسبة، وذلك بتوضيح أحكام الشرع والقانون في شأن الأفعال المخلة بالأمن، وتوضيح الجزاء الذي ينتظر العصاة في الدنيا والآخرة.

ولابد من وضع سياسة إعلامية مناسبة في شأن نشر أخبار الحوادث والوقائع، ونشر الأحكام القضائية الصادرة بشأنها، وكذ ا توعية الجمهور بأساليب المجرمين والطرق الصحيحة:

أما أساسيات تأمينه اتضحت فيما يلي:[1]

[1] حسن محمد، المرجع السابق الذكر، ص14.

1-وجود سلطة عادلة أي أن عدالة السلطة أساس تحقيق أمن البلاد وأمن البشرية جمعاء، وهذا عن طريق ضمان الأمن وتطبيق الشرائع الدينية وهذا ما يؤدي إلى إقامة ميزان العدالة بين الناس، ويؤمن كل إنسان على نفسه وماله وعرضه.

2-وضع سياسة حكيمة والمنهج السليم وتعني تحسين إدارة شؤون الأمة، وسد أبواب الفساد وإغلاق جميع منافذه، ويقتضي إقامة سياسة إعلامية وثقافية وتربوية واقتصادية تطور مبادئه، بالإضافة إلى تطبيق النظم الشرعية أي إنزالها على الجناة بحسب جناياتهم.

على الرغم من تعدد جوانبه واختلاف أنواعه،إلا أن هناك كل واحد منها مرتبط بالآخر؛وهذا يعني تطبيق عناصر تأمينه من ناحية التعرف على طرقه؛ولهذا سندرج أنواع الأمن ثم نتطرق إلى عناصره.

فالأمن له أنواع كثيرة تتضح فيما يلي:[1]

-الأمن الغذائي يجب تحسين المستوى المعيشي والصحي من خلال توافر الغذاء.

-الأمن النفسي له ارتباط وثيق بالإحساس والشعور.

-الأمن الثقافي والفكري عن طريق القيام بمكافحة الأفكار الخارجية الهدامة.

-الأمن الاقتصادي أي ثبات في الدخل والاستقرار.

عناصر الأمن:

1-استقرار الاقتصاد، والذي بدوره يلبي كافة الاحتياجات على مستوى الفرد، وبالتالي على المجتمع بأكمله.

[1] حسن محمد، المرجع السابق الذكر،نفس الصفحة.

2-الخضوع لأوامر الدين الإسلامي والابتعاد عن نواهيه.

3-تنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد،من خلال تنظيم قواعد أمنية فيها،بالإضافة إلى تكوين هياكل قاعدية.

4-نشر العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع؛ وكذا توطيد أواصر الترابط الاجتماعي بين الأفراد.

5-تعميق حب الانتماء للوطن.

6-توفير حكومة عادلة، تعمل على تطبيق النظام والحكم والقيام بتنفيذه عمليا على أرض الواقع.

في الواقع يتمثل الأمن الشامل بواسطة برامج حديثة التطبيق استخلصها الباحثون من التراث الإنساني من واقع الخبرة،و هذا لخلق التكامل والتعاون والدعم الأمني بين المجتمع بكافة أفراده وجماعاته ومنظماته لمواجهة متطلبات تحقيق الأمن في إطار علاقات متطورة وتنمي الثقة من خلال توفير إمكانيات العمل بشكل جماعي وبصورة منظمة كالتالي:[1]

1-التأكد على أن المسؤولية الأمنية جماعية مجتمعية وكذا الحكومة والأجهزة الأمنية.

2-إزالة عوامل الخوف من الإجرام والانحراف والتعاون من أجل تحقيق الوقاية والتخلص من الجماعات الإجرامية.

3-توعية وتثقيف الجمهور وضمان توفر من إمكانيات المشاركة للدعم والمؤازرة.

[1] حسن محمد، المرجع السابق الذكر، ص 15.

4-توفير عوامل التحصين الذاتي بجهد كبير ومتكامل.

5-تنشئة المواطن وتعوده على الالتزام بأحكام التشريعات النافذة.

المطلب الثالث:أهمية الأمن وخطر غيابه.

يمكن القول أن أهمية الأمن تتركز على قيمة الإنسان؛فالقاعدة العريضة هي ركيزة الأمن،رغم أن القوة العسكرية مهمة ومطلوبة ولكن هناك قوة الاقتصادية ونصيب الفرد من الدخل القومي،ودرجة نمو المجتمع،والمنظومة السياسية والاجتماعية السائدة التي تتيح لكل قوى الشعب التعبير عن نفسها،ومستوى المعيشة ونفقات الدفاع،وتحديد المصالح الحيوية في الدخل والخارج؛وكذا تحديد الدوائر وأولويتها.[1]

إن المسؤولية الأمن مسؤولية جماعية،ويجب أن تكون على استعداد لاستخدامه ومناشدته بكل الوسائل والسبل حتى تتمكن من إبلاغ الرأي العام على أهميته وإجراءات الوقاية لمنع المشكلات من أن تتفاقم فتتحول إلى صراعات ونزاعات؛وبعبارة أخرى يجب علينا أن نوحد الأمن والسلم في القلوب والثقافات، فخلق ثقافة الأمن هو مهمة الجميع.[2]

وهذا ما يعطينا الاستفادة في محاولة تفسير أهم مجالاته وخطر غيابه، لذا سنوضحها في عناصر التالية:

مجالات الأمن:

1-**الأمن السياسي**:الحصول على جميع الحقوق الإنسانية الأساسية.[3]

[1] عبد المعطي زكي، **الامن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد**، جامعة القاهرة، 9 فبراير، 2016.
[2] حسن محمد علي، المرجع السابق.
[3] جسام محمد صالح الحمد، المرجع السابق.

2-**الأمن الاقتصادي** :يخص الأفراد الدخل الأساسي سواء من القطاع الخاص أو القطاع العام.

3-**الأمن الاجتماعي**:يهدف إلى حماية الإنسان من العنف والطائفية والعرقية.

4-**الأمن البيئي**:القيام بحماية الأشخاص من تهديدات الطبيعة، وتدهور البيئة الطبيعية.

5-**الأمن الصحي**:توفير الوقاية من الأمراض والأوبئة.

6-**الأمن الغذائي**: وهو حصول جميع الأفراد في كافة الأوقات على الموارد الغذائية الرئيسية.

7-الأمن الديني:حرية الأفراد في أداء العبادات.

وهناك مجالات أخرى مثل الأمن الفكري والمالي.

أما من ناحية خطر غياب الأمن التي تتضمن العناصر التالية:[1]

1-انعدام استقرار الناس في حياتهم ومعيشتهم.

2-توقف مظاهر العبادات كالصلاة والحج؛ فبواسطتهما ينعم الأفراد بالسلام والأمان.

3-انتشار النزاعات والصراعات والمشاكل بين أفراد المجتمع الواحد.

4-انتشار الجرائم والمشاكل كالسرقة والقتل والاغتصاب.

5-انتشار الإضرابات الأمنية،وعدم قدرة الأفراد على الشعور بالأمن على أنفسهم وأهلهم وماله.

[1] ايه ذياب عبد الله طقاطقة، مأخوذة من الموقع: WWW.mawdou3.com بتاريخ 2016/03/08.

بالرجوع إلى توضيح أهمية الأمن في الإسلام تتضمن الحق الاجتماعي والإنساني وهذا لاستفادة العمران الإنساني؛كما جعلت الرؤية الإسلامية إقامة مقومات الأمن الاجتماعي له دور رئيسي لإقامة الدين ولقوله تعالى:"يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين" الآية(208) **سورة البقرة**، القرآن الكريم. وقوله صلى الله عليه وسلم:"والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن،قيل يا رسول الله؟قال:الذي لا يؤمن جاره بوائقه"[1] وكل كائنات في الكون تربطها علاقة جوار.

لقوله تعالى:"وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون" الآية (112)، **سورة النحل** ، القرآن الكريم. وهذا فإن الأمن هو أساس الحياة الكريمة،حيث قامت الدول والتنظيمات الإنسانية بإبذال جهد كبير من مال وعتاد وحماية قدراتها من الخطر سواء داخليا أو خارجيا.

إضافة إلى الجانب العسكري الذي يؤدي إلى تحقيق الأمن وحمايته من الداخل والخارج؛إذ يجب توفير جوانب أخرى لبناء إمكانيات تزخر بها الدولة خصوصا وأن مفهوم الأمن اتسع وتعددت جوانبه،مجالاته وآلياته، بل شمل حماية البلاد من الكوارث الطبيعية، وطرق المحافظة على صحة المواطنين من انتشار الأمراض والأوبئة، ومواجهة الأزمات الاقتصادية المفاجئة،وإقامة سد لمنع الدخلاء،ومقاومة الأفكار المتطرفة وغيرها من ذلك التي وقفت عقبة أمام سلامة البلاد والأمان المواطنين.

-يعتبر الأمن عنصر مهم وفعال يجب توفره من أجل نجاح السياحة؛ كذا جذب الاستثمارات، والنهوض بالحالة الاقتصادية واستقراره والذي بدوره يلبي كافة الاحتياجات على مستوى الفرد، وبالتالي على المجتمع بأكمله.

[1] رواه أمالي سعد البصروي عن أبي هريرة، الحديث الشريف.

-تنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد، من خلال تنظيم قواعد أمنية فيها وتوطيد أواصر الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

-توفير حكومة عادلة تعمل على تطبيق النظام، والقيام بتنفيذه عمليا على أرض الواقع.

-أضحى مفهوم الأمن أنه أساس التنمية فبدونها لا يتحقق الأمن، بمعنى أنه لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا بوجود التنمية والاستقرار التام[1]؛ بالإضافة إلى تحقيق متطلبات التنمية وضمان حرية الدولة في اتخاذ القرارات السياسية.[2]

-يهدف الأمن إلى العدالة والمساواة وتأدية كافة الوظائف دون الشعور بالخوف.

-تأدية الشرائع الدينية جمعاء فهذه الشرائع تؤدي إلى إقامة السلام الاجتماعي بين بني الإنسان.

-تساعد البيئة الآمنة على تسهيل تداول الأفكار، والوسائل العقلية.

-الأمن يغني الناس عن الوقوع في المخاطر والمشاكل التي من شأنها أن تهدم المجتمعات وتدمر أعظم البلدان والأمم والحضارات.

-إن تضافر جهود الجميع كل من موقع مسؤوليته،المرشد الديني في مجاله؛ السياسي في موقعه ورجل القانون حسب اختصاصه،والعالم الاجتماعي من خلال دراسته لأبحاثه الميدانية والقاضي حسب أحكامه، ورجل الأمن من خلال وظيفته...الخ؛ وبهذا يتحقق الأمن وينعم المجتمع بالرخاء والاستقرار وراحة البال.

---

[1] روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**،ترجمة(يوسف شاهين)،القاهرة:دار المعرفة،1770،ص83.

[2] مصطفى العوجي، **أساليب التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني** ،الرياض:المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1993،ص23.

الأمن أساس الحياة الكريمة والراحة النفسية، حيث قامت الدول والتنظيمات الإنسانية ببذل جهد كبير لتحقيق الأمن لشعوبها وحماية قدراتها من أي خطر يهددها سواء كان داخليا أو خارجيا، لقوله تعالى:" وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياما امنين" الآية (18) **سورة سبأ**، القرآن الكريم.

-يعد الأمن الركيزة الأساسية في تحقيق المنفعة العامة من خلال شمله لعناصر ومكونات باعتباره وحدة واحدة في تسيير أنظمة وحماية مؤسساته والحفاظ على مكتسبات؛ كما يهدف إلى تأمين الرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية؛ وبالتالي تأمين الرفاهية الشخصية والوقاية من الإجرام والانحراف، وكذا تحديد الدوائر.[1]

-تقوية الصلة الترابط الأمني بين الشعوب من خلال ممارسة لمجوعة من المعايير وارتكازه على مبادئ قانونية، وهذا ما يؤدي إلى حفظ السلم والأمن.

-التركيز على مسألة التعاون الأمني والتوازن الإستراتيجي بين الدول؛ وهذا من أجل تحقيق سلام عادل وشامل.

-تنامي القطاعات والعمل على تسيير المشاريع الأمنية من خلال امتلاكها لإمكانيات متطورة، وهذا من أجل نجاح الأمن في البلاد؛ كما يضيف تحقيق إستراتيجية الدفاع من أجل تحقيق الأمن، وذلك عن طريق تفعيل القوى والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية من خلال استمرار أداء مؤسسات الدولة لمهامها في جو من الاستقرار والأمن.[2]

-وضع البرامج اللازمة لتشكيل فكر موحد الذي يهدف إلى التوعية والتكوين والتحسيس بمخاطر الانحدار؛ وكذا الاعتماد على البرامج التعليمية الإعلامية.

---

[1] عبد المعطي زكي، المرجع السابق الذكر.

[2] ميريللي غرندل، **مستعد أم لا: العالم النامي والعولمة في نايودوناهير** ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، مكتبة الجيكان، 2002، ص ص152- 275.

-تسخير القدرات المادية والبشرية لخدمة أفراد المجتمع من أجل فك المخاطر وتمكين المجتمع من الاستفادة في تحصيل الأمن.[1]

-بالإضافة إلى أن الأمن يرتكز على مقومات سياسية ، اقتصادية، عسكرية، فالسياسة تعتمد على حرية التعبير والرأي العام، أما اقتصاديا يعتمد على الحرية التجارية وللاستثمار وحرية تنقل رؤوس الأموال ، بينما المجال العسكري يعتمد على بناء جيش قوي لضمان تماسك وقوة الدولة؛ وكذا التفتح على الأساليب العلمية والتقرب من متابعة المجتمعية.[2]

في المحصلة النهائية تصل إلى الاستنتاج التالي: أن أهمية الأمن تشكل قاعدة إستراتيجية تخدم مخططات تنموية ومتطلبات المجتمعات الإنسانية المتمثلة في الحفاظ على المصالح وضمان استمرار الأوضاع القائمة على نجاح الروابط الدولية بمعنى التكامل الأمني الدولي.

[1] ميشال تشود رفيسكي، **عولمة الفقر** ، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، القاهرة، دار سطور، 2000، ص30.

[2] محمد شلبي،" **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة من أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص178.

المبحث الثاني: ماهية المنطقة المتوسطية.

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط من المناطق الأكثر تعرضا للصراعات الدولية والأكثر أهمية في العالم المعاصر نظرا لموقعها الإستراتيجي، كما يمثل النافذة التي تطل بها وتتواصل العلاقات بين الأمم والشعوب في ثلاث قارات؛ ومنه تنطق كل التحركات على كافة المحاور والاتجاهات التي جعلته جسر يعبر منها مجال التجارة الدولية مما اعتبر أنه ذو أهمية اقتصادية وسياسية وإستراتيجية واهتمام الدول المحيطة به وخاصة القوى الكبرى؛ كونها يعطيها تحقيق مكاسب حيوية تزيد من قوتها في العالم عبر فترات متتالية ومتواصلة هذا من جهة ومن جهة أخرى حماية مصالحها وتحقيق أهدافها

المطلب الأول: مفهوم المنطقة المتوسطة.

من المستحيل تحديد مفهوم البحر الأبيض المتوسط؛ وهذا ناتج لارتباط تعريفه الجيو سياسية والسياسة الطبيعية للمنطقة.[1] فهو الحيز الأمني الذي تخضع حدوده لمعايير المراقبة المشتركة بين دول الضفة الشمالية ودول الضفة العربية؛ بالإضافة أنه مسطح مائي شاسع محصور بين قارات العالم القديم الثلاث(إفريقيا، أسيا، أوروبا) ، تبلغ مساحته 2,5 مليون كلم مربع، وقامت حول حضارات بشرية عريقة قادت العالم قرونا طويلة ظل خلالها وما زال أهم الممرات المائية، وتمر عبره أهم طرق التجارة الدولية فضلا عن قيمته الإستراتيجية الكبيرة؛ وفي الوقت الحاضر تعتبر جزر البحر الأبيض المتوسط ومناطق الساحلية من أكبر مناطق الجذب السياحي شعبية في العالم.

[1] روبرتو أليبوني،" **البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص** "، ترجمة (سلوى حبيب) السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع-188، 1994، ص66.

كما توضح لنا خريطة العالم الموقع الجغرافي والفريد للبحر الأبيض المتوسط في العالم أنه يمتد جغرافيا من ساحل المغرب من جهة المحيط الأطلنطي غربا إلى إيران شرقا، ومن أسيا الوسطى إلى القرن الإفريقي والساحل العربي الإفريقي والصحراء[1]؛ فهو كبير بما يكفي ليسع الجميع؛ ولكن بشكله العميق ومضايقه وجزره وخلجانه يخلق وسائل لربط الشعوب المحيطة به وإقدامه على إسهامات تظهر تطوره من مختلف المجالات؛ وذلك من خلال توفره على طرق التنقل الرئيسية بين الشرق والغرب.

يعرفه" أورلاندو ريبيرو" Orlando Ribero" أنه بحر واسع وسط أراضي إفريقيا، أسيا، وأوروبا ومهد لحضارات يوحدها التاريخ وتقسمها الجغرافيا، حيث كان البحر يبدو للأفارقة الشماليين والغربيين كمركز للعالم بالرغم من أنه يشكل كتلة واحدة.[2]

لقد ظهر الاهتمام بالبحر الأبيض المتوسط منذ القديم فكان محل نزاع عبر مختلف الفترات التاريخية، نظرا لاستيعابه واستقطابه الكثير من الحضارات. [3]

فقد تعددت تسمياته من بينها "بحر الروم" وعندما انسابة اليه للفتوحات الاسلامية سمي "البحر الشامي او العربي"، وهكذا عرفت المنطقة صراعا متواليا حول نسبة هذا البحر الشمال او الجنوب [4] غير ان بعض الجغرافيين المغاربة اختاروا اسما محايدا هو "بحر

---

[1] إبراهيم الدسوقي،" **القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط** "، ‘السياسة الدولية ، القاهرة: مركز الدراسات والإستراتيجية، ع- 188،1994، ص84.

[2] ما ري شواريس،" **علاقة المغرب بالضفة الشمالية** "، مطبوعة سلسلة الدورات :أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي، الدورة الأولى 1995 الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ص18.

[3] -ليندة عكرون، **تاثير لتهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط** ، عمان، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع،2013،ص24.

[4] عبد الهادي التازي، **محطات مضيئة من تاريخ البحر المتوسط** ، مطبوعة سلسلة الدورات: اي مستقبل حوض البحر الابيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ؟ الدورة الأولى 1995، الرباط : مطبعة المعارف الجديدية، ص ص، (83-85).

الزقاق" والبعض الاخر لا يعتبرونه بحرا لليونان ولا لروم ولا للعرب، ولا للمغاربة، ولكن ذلك البحر الذي يتوسط الأمم المتواجدة على ضفافه.

*لكن في الوقت الحالي التسمية المتداولة هي البحر المتوسط سمي بهذا الاسم لأنه يتوسط الكرة الأرضية ويقع بين ثلاث قارات افريقيا، اوروبا، اسيا.

- يبلغ اقصى طول للبحر المتوسط 3500 كلم.

- يبلغ اقصى عرض للبحر المتوسط 1600 كلم.

- يبلغ متوسط عمق للبحر المتوسط 1600 كلم

- طول سواحله 3700 كلم.

يشكل البحر الابيض المتوسط صلة وصل بين افريقيا، اسيا، اوروبا وتمتد سواحله على 46 الف كلم.

يتكون البحر الابيض المتوسط من 25 دولة منها :الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، مصر، سوريا، تركيا، سولفينيا، لبنان، البانيا، ايطاليا، فرنسا، البوسنة والهرسك، اسرائيل، مالطا اسبانيا، كرواتيا يوغسلافيا، اليونان .[1]

*يتصل الحوض المتوسط بالمحيط الأطلسي من جهته الغربية عن طريق مضيق جبل طارق، و من الشرق البحر مرمرة عن طريق مضيق الدردنيل وبالبحر الأسود عن

[1] ليندة عكروم، المرجع السابق، ص 29.

طريق مضيق البوسفور، اذا يعتبر بحر مرمرة امتدادا وجزء من الحوض المتوسط ويتصل بالبحر الاحمر في الجنوب عن طريق قناة السويس [1].

وبالرجوع الى تعدد تعريفاته لدى بعض الباحثين من بينهم الباحثة الأمريكية " إيلين لايبسون " حيث قالت " ان معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة واحدة من الماء تفصل بين المساحات الارض الواسعة لكل من اوروبا، إفريقيا واسيا، وانه بحر تحيط به دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما مع ذلك فإن البحر يحد بالقدر الذي يفضل به، والدول التي تحيط به مرتبطة بالعلاقة الجيرة [2]،و تضيف الباحثة انه يجب التفكير حول حوض المتوسط كمنطقة خاصة، ووحدة جغرافية تربط الدول بإهتمامات مشتركة، حيث لها مبرراة التنافس على الموارد، ووجود حوافز تؤدي الى تشكيل حلول مشتركة لحل مشكلاتها المحلية التي تزداد تساعاً [3]

يضيف"جاك بيرك" ان المنطقة المتوسطية هي نقطة اللقاء بين الشرق والغرب وان هناك حاجة تاريخية وحضارية لضرورة اعادة بناء الشراكة المتوسطية الاوروبية العربية والتأكيد على الحاجة الروحية إلى إعادة بناء الحوار الديني بين المسيحية والإسلام [4] ؟

و عليه فإن منطقة المتوسط يجب ان تكون الترابط الواقعي الذي يفرزها الجوار الجغرافي في الوسط المائي الذي يتوسطها على ضوء الحركة التاريخ ....

---

[1] تباني وهيبة، **الامن المتوسطي في استيراتيجية الحلف الاطلسي** ــدراسة حالة الإرهاب ــمذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية لجامعة تيزي وزو : كلية لحقوق والعلوم السياسية، 2004.

[2] عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص128.

[3] لسيد ياسين، **امن البحر المتوسط والشرق الاوسط**، مجلة السياسية الدولية، العدد 118 اكتوبر 1994، ص 31.

[4] أميل امين،"جاك بيرك ..**قراءة رمضانية لضيف على الإسلام** "،على الموقع الالكتروني issueon=11700&article=583710.؟//www.aawsat.com/details.asp:http

ـــولذا فإن هذه الإختلافات التي قد تنتج النزاعات لا تنفي إقامة ترتيبات اقليمية تعاونية بين الدول والمناطق لتحقيق منافع متبادلة وعلى رأسها تحقيق الامن والإستقرار في الحوض المتوسط والقضايا البيئية والتعاون في إستغلال الموارد البحرية[1].

ـــوفي هذه الميادين تختلف مجمل مفاهيم وحوض المتوسط فالنسبة المقضية المنية المتوسط، فإنها تهم فاعلين غير متوسطين مثل الةلايات المتحدة الامريكية لا تنتمي جغرافيا الى الاقليم ولكنها تعتبر دولة متوسطية بحكم اهتماماتها العالمية وتواجدها الجوي والبحري في الإقليم بالإضافة إلى دخولها في تنافس على الصعيدين الاقتصادي والإستراتيجي مع الإتحاد الأوروبي، فهو يتميز بالنسبية والانتقائية هذا من جهة أخرى فإن مشروع الشركة الأورمتوسطية تضم دول غير مشاطئة للحوض البحر المتوسط وذلك لاعتبارات اقتصادية مثل :موريتانيا،أو سياسية مثل :الأردن

بالتالي فإن منطقة المتوسط اعتبر مضمون مفهومها الواسع والشامل ضمن حضورها بقوة في الأدبيات بمختلف أنواعها، وصار المتوسط حاضراً حسب مدركاتها وسلوكيات الدول المطلة عليه، وبهذا يشكل منطقة جيوسياسية فعالة، تتشابك فيها السلوكيات والمدركات وتتوسع لتشكل أقاليم داخل منطقة المتوسط الجيوسياسي تتبع فيه الهويات الإستراتيجية ذات قاعدة جغرافية، سياسية، ثقافية .[2]

لا يمكننا التحدث عن ترتيبات إقليمية نمطية في كافة حوض المتوسط رغم إختلافها من منطقة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، و لذلك يصعب شرح تعريف شامل للدائرة المتوسطية كون هذه الدائرة تتسع أو تضيق تبعاً لنوعية السلوكيات وللعوامل السياسية،

---

[1] سمعان بطرس فرج الله، **مصر والدائرة المتوسطية للواقع والمستقبل حتى 2020**، القاهرة :دار الشروق، 2002، ص ص (19ـــ20).

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 112.

الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، و الثقافية، كون هذا المتوسط يتحدد لواقع العلاقات بين الدول، وهو واقع متغير، ومن ثم يدخل في نطاق الدراسات المستقبلية .

المطلب الثاني: خصوصية المنطقة المتوسطية .

تعتبر حوض المتوسط من أهم التيارات والنظريات والاستراتيجيات المرتبطة بقضية الأمن وهذا باختلاف الأطراف المعنية به, حيث عرف المتوسط أثناء الحرب الباردة مبادرات وخطط ومعايير استراتيجية عديدة وقواعد هياكلية لاحتواء المنطقة منها الاقتصادية كمشروع "مارشال ترومان" من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ومبادرة "الكومنفورم" الروسية , وكذا الأمنية بالاضافة الى المنطقة المتوسطية التي عرفت ما يسمى سياسة الأحلاف ,وبروز"حلف شمال الأطلسي"يرى في تواجده حماية الأمن والاستقرار الأوروبي والمتوسط معا وظهور"حلف وارسو" من الجانب السوفياتي .

*ان توفر الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط له أهمية كبيرةفهو مرتبط بالدرجة الأولى بالبعد والأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها المنطقة, ولهذا يجب توفر الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية والحضارية للمنطقة المتوسطية التي تؤدي الى انجذاب قوى نحوها,هذا ما يفسر لنا التنافس والنزاع المستمر حول احتواءها والهيمنة عليها عبر جل مراخل التاريخ , قديمة وحاضرة وكون هذه المنطقة تعتبر مصدر هام وفعال من خلال تطبيق الاستراتيجية العالمية , وهذا ما يؤكد لنا استمرار قاعدتها الفعالة

*و لهذا يجب تشكيل الجغرافية السياسية التي تعتبر وحدة كاملة للأقاليم , رغم اكتسابها أهمية التي جعلت محل أطماع القوى الكبرى فترجمت ذلك من خلال تعددت تعاريفها وعلاقتها بال مفاهيم المشابهة نذكر منها :[1]

[1] سهايلية سماح، **الجغرافية السياسية للبيئة المتوسطية وأهميتها في الاستراتيجيات الدولية**، دراسات استراتيجية وسياسة الدفاع، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، د ط، د س ن.

يعرفها "هارتسهون"أنها تهتم بدراسة التباين في الظاهرة السياسية من مكان الى أخر وتداخلها مع المتغيرات التي تحدث في ظواهر سطح الأرض الأخرى,و خاصة في المكان الذي يقيم فيه الإنسان .[1]

ويضيق"ويجرت"أن الجغرافيا السياسية أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في دراسة العلاقة بين الانسان والأرض ومع تأكيد واضح على إيضاح العلاقة بين العوامل الجغرافية والمتغيرات السياسية.

أما في تعريف "جاكسون"أن مجال الدراسة في الجغرافية السياسية ينحصر عند دراسة الظاهرة السياسية في اطارها الأرضي و يضيف كذلك "كاسبرسون" تعتبر دراسة التحليل المكاني للظاهرة السياسية[2].

***علاقتها بالمفاهيم المشابهة:**

الجغرافيا الاقتصادية : تختص في دراسة المؤثرات التي تفرضها البيئة الطبيعية على النشاط الاقتصادي للانسان

الجغرافيا العسكرية: تتواصل مع الظواهر الطبيعية وللظواهر التي وضعها الانسان والتي قد تؤثر في مسار العمليات العسكرية أو في التخطيط لها وكل من الجغرافية السياسية والعسكرية يركز أن معالم البيئة التي تساهم في قوة الدولة [3]

[1] فايز محمد العيسوي، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، (الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية. د س.ن،ص16

[2] علي أحمد هارون، **أسس الجغرافية السياسية**، القاهرة:دار الفكر العربي، 1998،ص12

[3] صلاح الدين علي الشامي، **دراسات في الجغرافية السياسية**، الاسكندرية، ددن:الأهالي الطباعة،1999 ،ص10

الجيو بوليتيك: تهتم بدراسة الدولة من جانب أهدافها ومطالبها على مستوى السياسة الدولية وتدرس الدولة كما يجب أن تكون ،اما الجغرافية السياسة تدرس ما هو موجود وتهتم بتحليل بيئة الدولة تحليلا موضوعيا .

*نستحدث عن أهم نظريات الجغرافية السياسية التي قامت بتفسير المنطقة المتوسطية ومن أبرزها نظرية قلب العالم "لماكندر"و نظرية القوة البحرية ل "ماهان" .

من الناحية نظرية قلب العالم وتفسيرها للمنطقة المتوسطية يقسم "ماكندر" جيوبوليتيكيا إلى:

-قلب الأرض: يشمل روسيا الأوروبية والأسيوية وأوروبا الشرقية

-الجزيرة العالمية: تشمل ثلاثة قارات أوروبا، اسيا،افريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط.

-الهلال الخارجي يضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا،أستراليا،جنوب أمريكا،النمسا،تركيا،الصين،الهند،بالاضافة الى الهلال الداخلي الذي يضم ألمانيا [1]

وفق لهذا التفسير والتقسيم الذي أتى به"ماكندر" من خلال وضع معادلته الشهيرة من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر غلى الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، فان موقع حوض المتوسط بالغ الأهمية يتوسط الجزيرة العالمية .

[1] عدنان صافي، **الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر**، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، 1988، ص15

أما فيما يخص نظرية القوة البحرية وتفسيرها للمنطقة المتوسطية ل"ماهان"يؤكد لنا على أهمية السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية تتمثل فيما يلي:

العامل البحري هو أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة ليس في حجم المساحة التي تشغلها بالقدر ما هي في طول سواحلها وطبيعة موانئها.

بالاضافة الى ان "متهان" جعل ظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا هاما تجاريا وعسكريا في العالم، فالمنطقة المتوسطية هي نقطة التقاء بين أوروبا، افريقيا،اسيا وتتواجد فيها أهم المعابر البحرية الدولية على غور مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي [1]

***نطاق الأقاليم المتوسطية:**

يفتقر اقليم المتوسط الى هوية جغرافية وسياسية مشتركة؟،و هنا يوجد الكثير من الأقاليم التي تحيط بالحوض المتوسط، رغم تعدد تعاريفه الا أنه لنا تقديم تعريف شامل له، ونظرا الخط الفاصل بين أوروبا وحوض البحر المتوسط كان نقطة خلاف أساسية بين الباحثين الا أن محاولة القيام يرسم خط فاصل بينهما هو عمل لا نفع منه [2]

[1] سمارة فيصل، **البعد الانساني في الشراكة الأور المغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995–2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تيزي وزو، كلية الحقوق واعلومك السياسية، 2013، ص 21.

[2] بني هنسون،(تر: منار الشوريحي)، **الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط** ، مجلة السياسة الدولية العدد 118، أكتوبر1994، ص100

رغم النظر في اختلاف وجهات النظر حول الواقع العملي للمنطقة المتوسطة في نطاقها ومجالها بين الاقليم المتوسطي الموحد وهذا يخص في المجال الجغرافي الواحد، وبين تعدد الأقاليم يخص تعدد النطاقات بين ضففه الثلاثة الصفة الشمالية والجنوبية والشرقية .

*تعتبر دول المنطقة المتوسطية كمجال مكاني لدراستنا يتميز بصفة رئيسية هي المتوسطية التي تحتوي ضمن معيارين هما المعيار الاستراتيجي والجغرافي يتمثل الأول وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالحوض المتوسط، أما المعيار الثاني يركز على أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط على شكل شبه بيضاوي يتسع في الوسط ويضيق عند الطرفين على خلاف المعيار الجغرافي أما المعيار الاستراتيجي يتسع ويضيق وفقا لرؤية الدول لمصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي مثل:الأردن،البرتغال،موريطانيا تعتبر متوسطية بالمعيار الاستراتيجي نظرا لنشاطها وموقعها الغريب من الدول المتوسطية

*للبحر الأبيض المتوسط ثلاث ضفاف لها عمقها الاستراتيجي القومي ؟،الثقافي والحضاري، فكل ضفة ولها عمقها بالنسبة للضفة الشمالية عمقها الأوروبي أما الضفة الجنوبية عمقها الافريقي وفيما يخص الضفة الشرقية عمقها الأسيوي [1]

المطلب الثالث: أهمية المنطقة المتوسطية

للبحر الأبيض المتوسط أهمية عظيمة على العديد من المستويات والأصعدة، فهو واحد من أهم بقاع العالم بلا أدنى شك في ذلك، يمكن ايجاز أهميته في نقاط التالية :

*يعتير البحر الأبيض المتوسط ممرا تجاريا هاما بالنسبة لكافة دول العالم .

[1] محمد الكتابي، **مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال والجنوب في حوض البحر المتوسط** ، مطبوعة السلسلة الورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ؟، الدورة الأولى 1995،الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ص33.

فجميع دول العالم تحتاج الى المرور من خلال هذا البحر مثل نقل البضائع من الشرق الى الغرب أو العكس .

بالنسبة لكافة الشعوب التي تسكن في الأراضي التي تحيط بهذا البحر والتي تنتمي الى القارات الثلاثة[1]، فان البحر الأبيض المتوسط يعتبر حلقة الوصل بينها .

ووسيلة التواصل والالتقاء والتعارف، لذا يوجد قواسم مشتركة بين هذه الشعوب رغم اختلاف في الدين، العادات، اللغات .

*البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق هما بوابتا الرحلات البحرية التي تنطلق من الدول المحيطة به والتي تتوجه الى الأمريكيتين الشمالية والجنوبية .

*يعتبر حوض المتوسط نقطة تاريخية هامة وحيوية حدثت فيها وحولها العديد من الأحداث التاريخية، كما تعتبر المنطقة المحيطة به مهبط مهبط الديانات السماوية والمكان الذي خرجت منه المنطقة من العالم أهمية مضاعفة نظرا الى حجم التراث الزاخر الذي تتمتع به شعوب هذه المنطقة .

*البحر الأبيض المتوسط أحد الطرق البحرية والتجارية الرئيسية في العالم .

اكتسب البحر الأبيض المتوسط أهمية إستراتيجية كبيرة منذ فجر التاريخ موضع صراع بين الدول والأمم الساعية للسيطرة على العالم؛ بالإضافة إلى توفره على ممرات حيوية للجيوش والهجرات عبر العالم، وهذا ما يفسر لنا التنوع العرقي واللغوي والديني والثقافي والحضاري الهائل لحوض المتوسط فسمي ب"مركز العالم".

[1] البحر الابيض المتوسط، ماخوذ من الموقع : www .ar.wikipedia.org/wiki يوم 2013/03/23.

ومع اكتشاف العالم الجديد" أمريكا الشمالية والجنوبية" في نهاية القرن 15م زادت أهميته رغم صغر مساحته وتطور وسائل النقل وازدهار أرجاء العالم البعيدة مثل أمريكا الشمالية والجنوبية، أسيا، استراليا، فأكثر من 30 % من السفن الموجودة في بحار العالم تبحر في حوض المتوسط و40% من حاملات النفط تمر عبره، بسبب جواره لمنطقة الشرق الأوسط التي تصدر أكثر من70% من النفط والغاز العالمي.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط من أكثر مناطق العالم تنوعا بيئيا، أما المناخ المتوسطي فهو أكثر مناخات العالم اعتدالا وملائمة للأنشطة التجارية والإنتاجية، نظرا لحرارته المعتدلة وفصوله المتوازنة ومعدلات أمطاره المتوسطية؛ إلا أنه يواجه خطر التلوث نتيجة رمي البلاستيك ومرور حاملات النفط؛ وهذا ما يؤدي إلى تشكيل تهديدا حقيقيا للبيئة البحرية.

إن البحر الأبيض المتوسط له دور رئيسي في الاتصالات بين الشعوب حوله، ودون وقوع اشتباكات ومشاكل بين الشعوب ذات المصالح المختلفة من أجزاء مختلفة للحوض المتوسط فلا يوجد مثيل له في العالم.

يعود سر اهتمام القوى الاستعمارية منذ القديم بحوض البحر الأبيض المتوسط إلى تعدد أهميته الإستراتيجية الجيو سياسية والأمنية، الاقتصادية والحضارية؛ فقد أدت هذه الأهمية إلى انجذاب عدة قوى نحو البحر الأبيض المتوسط إلى وقوع صراعات وحروب فيه ولحد الآن ما زال هذه النزاعات وآثارها تلوح في الأفق المتوسطي. ومازال اهتمامه يتزايد في العالم لأنه يمثل المعايير الجيو سياسية الجغرافية، الاقتصادية والعسكرية وغيرها؛ فالبحر الأبيض المتوسط عبارة عن محور رئيسي من محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة.[1]

[1] محمد الكتابي، المرجع السابق، ص 34.

الأهمية الجيو سياسية للحوض البحر الأبيض المتوسط:

الجيو سياسية [1] هي العلم يركز على الظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسية معينة يتبناها صانعوا السياسة والقرارات في الدولة وكذا تأثير الجغرافية على السياسة، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسية؛ يتمثل جوهرها في تحليل للعلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، حيث تختلف الآراء مع اختلاف الأوضاع الجغرافية نتيجة تغيرها بتغير تكنولوجية الإنسان.[2]

يشكل البحر المتوسط واقع جيوسياسي حضارية تاريخي في آن واحدة تمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة وموقعه الفريد الذي يتشكل في ثلاث قارات" أسيا، أوروبا، وإفريقيا" ونقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي فهو بحر تزدحم فيه الجزر ومحاصر بالأراضي، وبالتالي فإن جيوسياسيته هي جيو سياسة المجال الأراضي الذي يحيط به.[3]

للتأكيد على أهمية الجيوبوليتكية وقد اعترف بعض العلماء الجغرافية الطبيعية والبشرية وبعض الباحثين على أن البحر الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقة إذ أن الساحل الجنوبي مكمل للساحل الشمالي،فإن البحر عبارة عن بحيرة حقيقية متصلة لا يمكن فصلها.[4] فقد ذهب الباحث"مورتن كابلن" أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم واحتمالا

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: للدكتور سموحي، **فوق العادة المعجم للدبلوماسي والشؤون الدولية** ، بيروت: مكتبة لبنان، 1979، ص184.

[2] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسة والجيو سياسة** ، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1989، ص65.

[3] خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط** ، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية العدد 123، 1996، ص250.

[4] د. حامد عبد الله ربيع،" **البحر المتوسط والإستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط**" قضايا عربية، بغداد، ع،4،(أفريل1980)،ص13.

للحيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض المتوسط [1]، للبحر الأبيض المتوسط مناطق ذات أهمية إستراتيجية تسهل عملية المراقبة والانتقال والهجوم؛ وكذا الاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق البوسفور والدردنيل، قناة السويس، فالقوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى.

شكل الفضاء المتوسط منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة التي عرفتها القوى الدولية الكبرى من خلال أهمية الجيو سياسية ضمن بروز قيام الإستراتيجيتين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، رغم مكانة حوض المتوسط العالمية وفاعليته ومنافسته الكبيرة التي غيرت هذه الظاهرة بينهما عن طريق إبراز مشاريع ومبادرات سياسية اقتصادية وأمنية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله وهذه المنافسة تعكس الأهمية الجيو سياسية المتوسط.

الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط:

إن الأهمية الإستراتيجية للمتوسط تكمن في كونه نقطة التقاء بين ثلاث قارات إذ يصل بين أوروبا وأسيا ويعتبر بوابة لإفريقيا ويرتبط بين غرب العالم العربي من خلاله اتصاله بالشرق الأوسط؛ إذ أن البحر المتوسط يتصل بالبحار والمحيطات عن طريق جبل طارق وقناة السويس، أما مضيق البوسفور والدردنيل يربطان المتوسط من خلال مروره بالبحر الأسود المقفل وتعتبر هذه المضايق ذات أهمية إستراتيجية يطلق عليها برجال الإستراتيجية البحرية نقاط الخناق [2] ، في حين مضيقي صقلية وجبل طارق يقسمان البحر المتوسط إلى جزأين يعتبران نقطتان أساسيتان لمرور البواخر من الأطلسي إلى المتوسط من الجزء

[1] محمد صابر عنتر، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط**، تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي ، مجلة قضايا عربية، العدد4، 1980، ص147.

[2] محمد صابر عنتر، المرجع السابق،ص140.

الغربي من المتوسط إلى شرقه، وتزداد أهميته في حالة الأزمات والتوترات بالتضييق على أوروبا الغربية كون الممرات المذكورة سابقا تعتبر نقاط أساسية للمرور، إذا أن الأساطيل المتمركزة بالمتوسط لها دور فعال في المراقبة والتدخل في الأزمات التي يعتبر المتوسط مسرحا لها خاصة في جزئه الشرقي.

3/ الأهمية الاقتصادية للمتوسط:

إن الأهمية الاقتصادية للمتوسط تكمن في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة، أي ما يعرف أنه انتشر على نطاق واسع أهمية المتغير الاقتصادي من خلال اتساع حركة التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية، وكذا الاتساع حركة التكتلات الاقتصادية تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول فأصبح الهاجس الأساسي للأهمية الاقتصادية إبراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية التي تسعى إليه الدول.

اعتبر العامل الاقتصادي دور في غاية الأهمية في الدراسات الأمنية تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق الأمن والسلام العالمي والأسباب التي تكمن وراء الصراعات الدولية تتضح فيما يلي:

1/- يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة لمنتجات الطاقة ما يقارب24 % من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة [1] الغاز الطبيعي والبترول يأتي من إفريقيا، الخليج.

2/- للبحر المتوسط أهمية اقتصادية يعتبر مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، وكذا منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية والنفطية تتم عبر المتوسط والثروات

[1] Plan bleu, les transports maritimes de marchandises enmeditevranee : perspective2025, PAM, valbonne, 2010, P15/ /paris : centre activités régionales du PNUE

الطبيعية نجد الغاز والنفط اللذان يزخر لهما الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن(الفوسفات والجديد)، الثروة السمكية...الخ.

3/- زيادة حركة الملاحة البحرية في المتوسط بأكبر من 50% بين عامين 1997-2007، ويبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6% ونقل الغاز الطبيعي 7% إلى 8%، وفي عام 2006سجل حوض المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي يمثل 2600 مليون طن أي حوالي 20% وتعتبر إفريقيا أكبر مصدر لأوروبا.[1]

4/- أغلب المضايق والقنوات تكون المنفذ والممر الوحيد لجميع الطرق البحرية المتجهة إلى مكان ما.

5/- ترتكز الإستراتيجية الأمريكية على حماية حقول النفط والدفاع عن خطوط التجارة البحرية بمعنى أن النفط هو الهدف الرئيسي لتشكيل كافة السياسات والخطط الإستراتيجية الأمريكية؛ وهذا ما يؤكده المفكر الإستراتيجي الفرنسي"ألكسندر دي لوفال" في كتابه" حروب أمريكا ضد أوروبا" يقول:" إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي، وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه" [2].

6/- ومن ناحية أخرى الموانئ تعتبر دور رئيسي في النظام النقل المتوسطي بين البر والبحر ومن أهم الموانئ: ميناء مرسيليا (فرنسا)، ميناء برشلونة(اسبانيا)، ميناء اسطنبول(تركيا)، ميناء سعيد (مصر)، ميناء تنجرميد(المغرب)؛ وبالإضافة إلى مضيق البوسفور والدردنيل، جبل طارق، قناة السويس تعتبر نقاط مفتاحية في نظام النقل المتوسطي.

---

[1] Plan bleu les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective2025, OP .cit, P7.

[2] سمير صارم، **النفط العربي في الإستراتجية الأمريكية** ، مجلة الفكر السياسي، العدد 18-19، ربيع- صيف 2003"، ص62.

فموضوع السلام يعد حل لمعالجة منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لتحقيق الأمن والاستقرار من أجل تكثيف الجهود والتعاون الدوليين لتحقيق السلام العادل والشامل كشرط أساسي. ولهذا يجب تشجيع الجهود التعاون المكثفة من الجانب الأوروبي إزاء هذه المسألة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية مع ضرورة العمل معا لإزالة العقبات والمخاطر التي تواجه التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط. فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط لا تعرف الأمن والاستقرار، وهذا من دون استرجاع الأراضي العربية المحتلة من طرف إسرائيل، للوصول بالمسألة إلى حل شامل وعادل ومتكامل.[1]

4-الأهمية الأمنية للحوض الأبيض المتوسط:

-إن الأهمية الأمنية للمتوسط تركز على مسألة الأمن في البحر الأبيض المتوسط التي تتعلق بقضية محورية تهم العالم بأسره و هذا يفسر لنا أهمية الكبيرة التي أعطته عند القيام بوضع إطار عام للمنظومة الأورمتوسطية الجديدة ،وهذا راجع بالدرجة الأولى أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصوراً في البعد الداخلي أو الخارجي ،بل أصبح يشمل المحيط الجيوسياسي المجموعات الدولية و الإقليمية ،مما نتج تأثير متبادل مما نتج تأثير متبادل بين الدول ،وكذا إنتاج عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط ،وهذا ما أثر سلبا على الدول الأوروبية ،لذا صار الهاجس الأمني في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين شمال وجنوب المتوسط يسيطر على التوجهات الأوروبية تجاه دول الجنوب ،و لهذا يجب تقديم تحديات و قضايا الأمن في المتوسط وتتمثل في قضية الأزمة اللبنانية ،خطر الإرهاب المتوسطي ،مشكلة الأقليات من المشاكل المهددة للأمن المتوسط ،المشاكل المتعلقة بالمياه مثل :النزاع

[1] طه المجذوب، **الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية** ، والسياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، لسنة32، ع124 ،(أفريل1996)، ص ص 99-98 وكذلك: Microsoft R Etudes 2007 2008(DVD).Microsoft corporationn

حول تقسيم مياه نهر الفرات وكذا قضية الصحراء الغربية و قضية الصراع العربي الإسرائيلي حيث نقوم بشرح ما بين القضيتين فيما يلي :

1/قضية الصراع العربي الإسرائيلي :

التي ما زالت تهدد أمن حوض المتوسط و كانت بدايتها إتفاقية ساكس بيكو عام 1916 ،ووعد بلفور 1917/11/12 تم إعلان قيام دولة إسرائيل في 1948،مما أدى إلى نزاع طويل بين العرب و إسرائيل ،وذللك بسبب إصرارها في مواصلة إستعمارها والقيام بعمليات العنف ضد الشعب الفلسطيني وفرة إلتزاماتها الدولية ،مما ادى إلى إستمرار تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط.

2/ قضية الصحراء الغربية: عجزت عن حله كل جهود المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعية العربية ثم الاتحاد الإفريقي؛ بالإضافة إلى جهود منظمة الولايات المتحدة الأمريكية التي بعثت مبعوثيها إلى المنطقة ولكن دون جدوى بحيث قاموا بتصريحات تفيد إلى وضع مشروع أممي وهذا التقرير مصير الشعب الصحراوي لإيجاد حل، فوضعت الحكومة المغربية مشروع الحكم الذاتي فرضته الطرف الصحراوي معتبرين أنه نوع من المراوغة المغربية ورغم لقاء اتهما إلا أنها لم تصل إلى نتيجة مرضية للطرفين خاصة الطرف الصحراوي، فأصبحت هذه المشكلة العويصة تهدد الأمن واستقرار المنطقة هذا من ومن جهة أخرى تعيق جهود التكامل المغاربي لما خلقته لمسألة من توتر في العلاقات الجزائرية المغربية.[1]

[1] مشال فوشيه، **الأمن في حوض المتوسط** : التصور الفرنسي أشغال محاضرات 18و1999/09/29، مجلة انتقالية واستشفاف، الجزء الأول، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2001، ص38.

الفصل الثاني:

محددات ومستويات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.

تمهيد:

تناولنا في هذا الفصل على عنصرين يمثل كل منهما على كيفية تحديد المواقع الجغرافية من خلال تركيزها على الحوض المتوسط؛ بالإضافة إلى اختلافها من حيث المستوى وتنوع مجالاتها.

أدرجنا في هذا الفصل إلى مبحثين يحتوي كل منها ثلاث مطالب:

المبحث الأول خصص إلى محددات البعد الأمني المتوسطي من خلال المطلب الأول على تحديد دوائر الأمن المتوسطي؛بالإضافة إلى أهم عوامله، أما المطلب الثاني يمثل مصادر التهديد الأمني المتوسطي وكيفية تسيير بنائها،فيما يخص المطلب الثالث قمنا بتبيان أهم مرتكزات الأمن المتوسطي.

أما المبحث الثاني تطرقنا فيه على تحديد مستويات الأمن المتوسطي من خلال المطلب الأول تحدثنا فيه عن المستوى الوطني،المطلب الثاني عن المستوى الإقليمي،أما المطلب الثالث والأخير تحدثنا عن المستوى الدولي.

المبحث الأول: محددات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.

يعتبر الموقع الجغرافي في شمال إفريقيا وفي قلب المغرب العربي؛ قريبة من أوروبا بحيث يفصلها عنها المتوسط، وفي الجنوب تشكل الصحراء الكبرى العمق الإفريقي للجزائر، وعليه يمكن تحديد دوائر الأمن الجزائر في الدوائر التالية: للدائرة المغاربية، العربية، الإفريقية، المتوسطية، وتمثل هذه الدوائر مناطق أمن حيوية بالنسبة للجزائر، تتضح فيما يلي:[1]

المطلب الأول:دوائر الأمن المتوسطي وعوامله.

الدائرة المغاربية: تشمل التركيز على الدول المغاربية الثلاثة الأساسية الجزائر، وتونس، المغرب، بشكل منفرد من خلال تسليط الضوء على الأبعاد الأمنية المنفردة لكل دولة وخصوصيات استراتيجياتها الأصلية تشمل التطرق إلى المنطقة المغاربية ككتلة إقليمية، وكذا التطرق إلى التحديات الأمنية المشترك في إطار تحليلي علمي للأمن الإقليمي الأقرب إلى مفهوم الأمن القومي المغاربي.

تهدف الدائرة المغاربية إلى تنشيط التحديات الأمنية والمحافظة على سماتها؛ بالإضافة إلى تشخيص علاقاتها بين الدول المغاربية من أجل صياغة أهم الإستراتيجيات الأمنية وتحديدها بشكل منظم والمشاركة في تنظيم المهامات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية؛ وهذا في نطاق الدراسات الأمنية أو ما يعرف بالتركيز من أمن الدولة إلى دولة أخرى.

الدائرة الإفريقية: هي أحد الدوائر الثلاثة الرئيسية بعد الدائرة العربية والإسلامية، كما اعتبر أن تحرير إفريقيا استكمالا لتحرير مصر، وأن إفريقيا تمثل عمقا استراتيجيا للثورة المصرية، حيث أن القارة الإفريقية هي أحد الأعمدة الرئيسية في دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز؛ بالإضافة إلى الأهمية المركزية والمحورية وتقديم الدعم

[1] ربيج علي، **الجزائر والأمن في المتوسط**: واقع وآفاق الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق قسنطية، 2008، ص 80.

العسكري والتدريب العسكري والمادي لحركات التحرر الإفريقي، حيث لعبت الدول الإفريقية دورا إقليميا سعى لبناء الوحدة الإفريقية من خلال المشاركة الفعالة في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام1963م ووضع أسس التضامن الأفروآسيوي، وكذا إرساء قواعد دبلوماسية التنمية من خلال تقديم قروض ومساعدات مادية وهذا حسب الإمكانيات المتاحة لها آنذاك لبعض دول القارة إلى جانب المساعدات الفنية.

قامت القارة الإفريقية بتنشيط العلاقات العربية فيما بينهم وهذا من خلال انعقاد أول قمة عربية إفريقية بالقاهرة في مارس 1977م من أجل تحقيق التنمية في القارة الإفريقية وتعزيز التضامن العربي الإفريقي.

إن القارة الإفريقية في ظل المتغيرات والتحولات الدولية الراهنة والتي تتمثل في العولمة تعرضت للكثير من الأزمات والتهميش الشيء الذي قادها إلى التأخر والتخلف وعدم مقدرتها على التنمية كما أصبحت ديون القارة الإفريقية تشكل عائقا يمنعها من التقدم والازدهار.[1]

الدائرة المتوسطة: تضم الدول المتوسطة وسنقتصر في هذه الدائرة على التركيز على الدول المطلة على المتوسط في الضفة الشمالية وذات الدور المركزي في السياسات المتوسطية وهي(اسبانيا، فرنسا، ايطاليا) وهذا دون إهمال دور بعض الدول الأوروبية الأخرى في المنطقة كألمانيا وكذلك دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة باعتبارها القوة العظمى وبحكم اهتمامات العالمية، وأكثر الدول اهتماما بصياغة مفاهيم الأمن على الصعيد الدولي.[2]

[1] ربيج علي، المرجع السابق، ص 80.
[2] سمير فرج، دوائر الامن القومي المصري، البحر الأبيض المتوسط، د ب ن، د م ن، د ط، د س ن.

ظلت الدائرة المتوسطية تحافظ على سماتها الآمنة كممر للتجارة العلمية وخاصة نقل البترول، فأصبح البحر المتوسط بحيرة هادئة لا يعكر صفوفها أي نزاعات، رغم وجود العديد من الدول المطلة عليه، وكانت هذه الدائرة بالنسبة للجزائر أكثر الدوائر هدوءا.

ولهذا يصعب لنا تقديم وتحديد مفهوم الدائرة المتوسطية لأن وعائها الجغرافي يمكن أن يتسع أو يضيق تبعا لنوعية العوامل السياسة، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية والثقافية؛بالإضافة إلى كون الدائرة المتوسطية تتحدد تبعا لواقع وحركة العلاقات بين الدول المتصارعة حول الحوض المتوسط فيعتبر فضاء مهم في العلاقات السياسية الدولية باختلاف المراحل التاريخية، ومن ثم يدخل في نطاق الدراسات المستقبلية من خلال المعطيات الإستراتيجية ذات قاعدة سياسية وجغرافية.[1]

وبهذا يتضح أن دائرة البحر الأبيض المتوسط أهم الدوائر التي تؤثر في مجريات الأمن من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع دول البحر الأبيض المتوسط.

تشكل هذه الدوائر بعدين أساسيين للأمن تتمثل في:

1 -بعد الهوية والانتماء بمحورية المغاربي والعربي الإسلامي فالمحور المغاربي تمثل فيه الجزائر قلب المغرب العربي ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط إفريقيا أما المحور العربي الإسلامي فهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية.[2]

2 - بعد التفاعلات الاقتصادية والأمنية ويتميز بمحورين:

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص112.

[2] زكريا حسين، **مفهوم الأمن الوطني**، على الرابط الإلكتروني: islamonline net/arapic/mafaheem index/ htm. WWW.

المحور المتوسطي: فالجزائر بلد متوسطي وتشكل أحد المحاور الرئيسية للتبادل الدولي، ومنطقة حساسة في السياسة الدولية، حيث تشكل عامل ربط مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالتبادلات النفطية كأنبوب الغاز نحو أوروبا أما المحور الإفريقي حيث يعمل امتداد الجزائر داخل العمق الإفريقي على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي كطريق الوحدة الإفريقية.[1]

العوامل المحددة للأمن المتوسطي الجزائري:

إن أي دولة في العالم لا تتحرك من فراغ ولا خارج الزمن، بمعناه المادي والاجتماعي علاقة الزمن بالحركية الاجتماعية، وإنما تتحرك في بيئة تختلط فيها العديد من المعطيات والسياقات، بيئة تتواجد بها جملة من المتغيرات المعطيات والسياقات، بيئة تتواجد بها متغيرات تتراوح بين الثابت والمتحول وبين الزمني والتاريخي، إضافة إلى المعطيات السياسة والجيو إستراتيجية، فكل هذه المعطيات تؤدي دورا محوريا في توصيف وتشخيص البيئة الأمنية لأية دولة كانت في العالم،ويبقى الاختلاف مرتبطا بدرجة وطبيعة الاستجابة والقراءات التي تفسر بها السلوكيات مختلف الفواعل الدوليين.

تجدر الإشارة إلى أن محددات البيئة الأمنية تتراوح بين الثابت والمتغير بين الوقت والدائم بين العميق المعقد والعرضي البسيط، وكذلك التحولات التي طرأت على الخيارات السياسية والاقتصادية للجزائر.إن محددات البيئة الأمنية الجزائرية ترتبط بطبيعة المخاطر والتهديدات التي تهدد الأمن الوطني الجزائري وهي محددات نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية وإستراتيجية.

[1]Abdebwahad Biad , **la dimension humaine de la sécurité dans le partenariat euro méditerranéen**, reune idara ; vol : 12, n23, 2002, p75.

يقوم الأمن الوطني الجزائري على مجموعة من المحددات الهيكلية والنسقية والتكيفية أما الهيكلية فهي مرتبطة بطبيعة الدولة ما بعد الاستعمار بحدود شاسعة أكثر من 7000كم وغير متوافقة مع بعض دول الجوار ورقعة جغرافية كبيرة وواسعة بتوزيع ديمغرافي مضطرب وغير متوازن مما يصعب من بناء خارطة أمنية ثابتة المعالم أو قادرة لا عمليا على حماية كل مكونات الدولة والمجتمع من كل أشكال التهديد الدولي غير الدولي، كما أظهرته التهديدات المختلفة التي أفرزتها الإرهاب.

أما على المستوى النسقي أن طبيعة الاقتصاد الوطني التبعي والريعي للمورد النفطي بشكل أحد عناصر الانكشاف للأمن الكلي لارتباطه بالتنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي.

على المستوى التكيفي فهناك تهديدات ظرفية تحدد أولويات الدولة على المستوى الوطني مثل: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والوقاية من الأخطار الكبرى لارتباطها باستقرار الدولة والمجتمع وإمكانية بناء تصور لأمن وطني واسع ومتعدد الأبعاد وموحد في المعلم، فلإرهاب بقى في التصور الرسمي للتهديد الأساسي للأمن الوطني، لكن يجب أن يضاف إليه مجموعة من العناصر التي قد تؤثر سلبا على الأمن الوطني مثل[1]:

1 – تنمية اقتصادية غير متوازنة وغير متعددة النشاطات والموارد والتأثير على الاستقرار الكلي للأمن الوطني.

2 – سوء إدارة ديمغرافية وجغرافية للرقعة الوطنية بالمفهوم الأمني.

3 – ضعف العدالة التوزيعية للثروة والموارد، يشكل ويخلق تهميش وإحباط قد ينتج أشكال تعبيرية سلبية قد تؤثر في مستوى الاستقرار العام للبلاد.

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: لمفهوم الامن مأخوذ من الموقع: www.politics.dz.com

4 - ضرورة إدراج تصور أمني لمختلف التهديدات عبر الوطنية من تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، تجارة الأسلحة والتهريب والهجرة...

المطلب الثاني: مصادر التهديد الأمني المتوسطي الجزائري.

تأثرت الجزائر بعمق التحولات التي عرفها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة.فقد توسعت مضامين الأمن الجزائري من خلال مساهمة في تحديد طبيعته الأمنية بحيث لم تعد التهديدات العسكرية تحظى بنفس الأهمية كما كان في السابق، بحكم التهديدات الجديدة التي أخذت بالإبراز والتنوع بشكل مختلف سواء على المستوى الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي، البيئي ومن أهم هذه التهديدات التي سأعرضها على سبيل المثال عن تهديدات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية: يعد هذا المستوى من التهديد محوريا ومؤثرا في هذا العصر يتم من خلاله مقايضة السياسة بالاقتصاد، فتحقيق الأمن يكون باستدعاء الإستراتيجية الاقتصادية والتكنولوجية بحيث تكون دقيقة وفعالة وبعيدة المدى، ونجد في حالة الجزائر قصورا في هذه الإستراتيجية.

إن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا ريعيا، وهذا بحكم احتلال إنتاج المحروقات لنسبة تفوق 95بالمئة من الصادرات الجزائرية، وعدم التنوع في مداخلها واعتمادها على الاقتصاد الريعي واستمرار تصديرها المحروقات بهذه الكمية، فلن يكون هناك ما تصدره بعد ربع قرن من الآن؛ فهنا نلاحظ مشكلة غياب الإستراتيجية الأمنية لتأمين حياة جديدة للأجيال القادمة.هذا من جهة ومن جهة أخرى فالجزائر لا تملك السلطة

الكاملة على مواردها؛ بالإضافة إلى أنها مهددة في أمنها الغذائي إذ تشكل وارداتها الغذائية ما يزيد من ربع وارداتها السنوية.[1]

أما من ناحية المستوى التهديدات التكنولوجية رغم تطوراتها التي يشهدها هذا المجال يساهم في ظهور تهديدات للأمن الجزائري؛ فهي تمس مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع.

ومن أبرز تداعيات التطورات التكنولوجي ظهور مشكلات تهدد الأمن الجزائري وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية تتخذ عدة أشكال مختلفة من بينها جرائم الاختراقات مثل: اختراق الموقع الإلكترونية الرسمية والشخصية، وجرائم المتعلقة بالموقع المعادية، بالإضافة إلى جرائم القرصنة والنسخ غير المشروع، جرائم التجسس الإلكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم والتطور، وكذا الإرهاب الإلكتروني يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها أو تعطيلها في عصر الازدهار الإلكتروني.[2]

التهديدات السياسية والاجتماعية: تشير الدراسات الأمنية الحالية عادة ما تميز بين أمن النظام وأمن المجتمع، حيث تكون الدولة تسلطية وشمولية وبها يتم التركيز فيها على حماية النظام؛ بالإضافة إلى تحسين مبادئ الديمقراطية كالمشاركة السياسية والشفافية من أجل التمكين لضمان أمنها والأمن الاجتماعي؛ [3] وأضيف من ملاحظتي ظهور ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له، وأصبحت تشكل تهديدا

---

[1] حفيظ صوا ليلي، **الصناعة الزراعية الجزائر عاجزة عن تلبية الحاجيات المحلية**، الحبر، العدد5879ليوم 17جانفي 2010، ص7.

[2] شيماء عطا الله، **خصائص وتصنيفات الجريمة المعلوماتية**، (تم تفحص الموقع يوم10نوفمبر2009) |<http://www.shaimaetalla.com/yb/showthred.php?!= 8951>

[3] لمزيد من التفاصيل راجع:

Sadako Ogata, **State Security- Human Security**, United Nations University public lectures, December2001.

للأمن الجزائري، خاصة وأنه ارتبط لفترة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة ، فأصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية للجزائر. رغم التنوع في الأساليب التي اعتمدها بين استخدام القوة العسكرية واللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية كسياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية،إلا أنه هذا التهديد لا يزال قائما من خلال تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر. فإن حل مشكلة هذه الشرعية [1]، يكون من خلال استدعاء حل إشكالية الاستبعاد والمشاركة؛ وبهذا فإن استمرار التهديد الإرهابي سيبقى بارزا وقائما مادامت هذه الإشكالية قائمة.

التهديدات الاجتماعية: من أبرز التهديدات التي تواجه الأمن الجزائري المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي. رغم أن قضايا الهوية المشروع الاجتماعي ومصادر تهديدها ظلت بارزة في الجزائر منذ الاستقلال.يمثل غياب المشروع الاجتماعي في الجزائر تحديا حقيقيا للأمن الاجتماعي والثقافي وخاصة مع تعاطي السلبي مع مكوناته وعناصره ساهم في غيابه والذي من خلاله يتم إنتاج وبلورت تكامل واندماج اجتماعي يكون فيه لمؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا من خلال إطلاعها بمهمة تحديث الأمة والمجتمع الجزائري.

التهديدات البيئية:نشير إلى مصادر أخرى للتهديدات الأمنية المتعلقة بالبيئة وهي قضايا التلوث والمخلفات ومن بينها الجزائر التي تعرف بهذه المشاكل البيئية والتي تؤثر على مجمل عناصر التنوع البيولوجي، التي أصبح تهديدا فعالا خاصة المناطق الساحلية يصل التلوث والتدهور البيئي درجة تستدعي اتخاذ إجراءات فورية؛ بالإضافة إلى الضغوط المشتركة عن التطورات الصناعية والأنشطة الاقتصادية في المناطق

[1] منعم العمار، **الجزائر والتعددية المكلفة في:" الأزمة الجزائرية "**، مجموعة من الباحثين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية1996)، ص48.

الحضرية والساحلية يولد مشاكل وظروف صحية ومعيشية سيئة، كما أنها تعيق تحقيق نسق التنمية المستدامة في الجزائر.[1]

كون المتوسط نقطة ساخنة بالنسبة للتغير المناخي إلا أنه يواجه تأثيرات وصعوبات ومضاعفات تتعلق بموارد المياه العذبة، والأمن المائي، والأحداث المناخية المتطرفة؛ بالإضافة إلى الأمن الغذائي وهذا ضمن صحة الإنسان وكذا الأنظمة الزراعية، النمو الاقتصادي...الخ.

التأكيد على ضرورة القيام باتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة التلوث من قبل بعض الدول التي تطرح الملوثات في النظام البيئي البحر المتوسط والمناطق الساحلية.

التأكيد على الحاجة لحماية الإرث الطبيعي والموارد من أي تدمير أو تردي في منطقة المتوسط؛ بالإضافة إلى الحاجة لحماية التراث الطبيعي من التأثيرات السلبية.

التغير المناخي وضرورة الاستفادة من الفرص التي تتيحها أنماط الاستهلاك والإنتاج، ولهذا نستذكر الحاجة المتواصلة لتعزيز التعاون الدولي، خاصة على صعيد التمويل ونقل التكنولوجية وبناء القدرات والمتابعة والمراقبة والبحث والحد من التلوث، وتؤكد على ضرورة التعاون الإقليمي الفعال والمتماسك لمواجهة هذه التحديات، مع التنويه على دور الإتحاد من أجل المتوسط.

في هذا السياق، يجب التأكيد على القيمة الأساسية والهامة للتنوع الحيوي، وخاصة الأنظمة البيئية البحرية والساحلية التي تؤمن البضائع والخدمات كأساس لاستدامة المعيشية لشعوب المنطقة المتوسطية؛ وهذا ضمن وضع آليات تطبيق سياسات شاملة ضمن السياسة البحرية المتكاملة، مثل التخطيط المكاني البحري لدمج مواضيع البيئة والتغير المناخي ضمن سياسات ذات صلة أفقية.[2]

---

[1] "**الجزائر والبيئة**"(تم تفحص الموقع يوم 12ديسمبر2009) <bttp://www . Entv. dz/ar/ Dossiers/ envir2- php>.

[2] مأخوذ من بيان:" **الاجتماع الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط حول البيئة والتغير المناخي**، أثينا 13 مايو/ 2014.

يمثل التهديد البيئي مشكلة أمنية جديدة والتي ينبغي معالجتها بسرعة وبنفس وتيرة الدفاع الوطني، فإذا كان مفهوم الأمن هو عدم وجود التهديد، عندئذ تكون أشد التهديدات لبقاء المجتمعات هي التهديدات البيئية.[1]

فالتهديدات البيئية ليست مجرد سيناريوهات نظرية للمستقبل بل هي خطر واضح قائم؛ والتي تتضح في ثلاث معضلات سياسية[2] تقدمها للإنسانية:

1-التصدي للتهديدات البيئية لابد أن يحقق من خلال التنسيق على الصعيد العالمي.

1 -القيام بالإجراءات الخاصة للتصدي لهذه التهديدات عادة ما تكون مكلفة وتفترض المساس بالمصالح الاقتصادية.

2 -إن هذه التهديدات البيئية عادة ما تكون أقل وضوحا ومباشرة من أنواع أخرى من التهديد، كما يصفها " برينس G. Prins" بأنها تهديدات بدون أعداء، فالتهديدات المحتملة مثل ارتفاع درجة الحرارة، استنزاف الأوزون قد تكون عميقة ولكنها لا تزال على المدى الطويل.

وللربط بين مفهوم البيئة والأمن، وضحت لنا" جيسكا توتشمان ماثيوس" " Jessica Tuchman Mathews" في مقالها بعنوان" إعادة تعريف الأمن" عام 1989 أنه ينبغي على السياسات الأمنية الخارجية أن تدمج اعتبارات الدمار البيئي [3] وبالإضافة إلى أنها أكدت على دور الدولة وفاعليتها الأساسية لتعاملها مع قضايا البيئة.

المطلب الثالث: مرتكزات الأمن المتوسطي الجزائري.

---

[1] بريان وايت وأخون، **قضايا في السياسة العالمية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، دبي، دار نشر بالغراف ماكملان، الطبعة الأولى، 2004، ص275.

[2] Peter Hough, **Understanding Global Secrity**, London and Now York, Routledge, 2004, p134.

[3] Roland Paris, **human security: Paradigm shift or hot air**? ,International security, vol26 ,N=2, fall 2001, p99/

تشير أن مرتكزات الأمن المتوسطي الجزائري يقصد بها مجموعة الآراء والمبادئ والمعايير التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدول هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر مجموعة من الاعتقادات التي تتبناها الدول وهذا نتيجة تعلقها بالقضايا وتعاطيها للتحديات المهمة التي تواجهها؛ بالإضافة إلى منح هذه المرتكزات إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني.

ويشكل مجمل يمكن القول أن مرتكزات الأمنية للدولة عبارة عن أداة التي تقوم بتعريف التهديدات والتحديات والقضايا والمخاطر التي تواجهها، مما يؤدي إلى تحديد هذه الاختلافات وطبيعة المخاطر والتهديدات تواجهها باستمرار.

فالمرتكزات الأمنية توضح تصورا أمنيا من خلال تحديدها المنهجية وطبيعة اختلافها التي تقارب بها الدولة أمنها، وكذا تحديد الطرق لتحقيقه وعليه فإن هذه الاعتقادات التي تبادر فيها الدول وتتبناها عبارة عن أطروحات، كما يمكن أن تأخذ صيغة إيديولوجية عن طريق وصولها إلى النظام الفكري المتجانس الذي بدوره يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى الكبرى في المجال الأمني لهذه التفسيرات.[1]

بالرجوع إلى أهم مرتكزات الأمنية التي تواجهها الجزائر يمكن القول أن كل العوامل(التاريخي، الجغرافي، الإيديولوجي) كان لها تأثيرا بالغا وواضحا على هذه الاعتقادات الأمنية الجزائرية منذ استقلالها.

فتاريخيا كان الاحتلال الفرنسي للجزائر له دور بالغ في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي، من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية، حيث ساهم المحتل طمس الشخصية والهوية الجزائرية، إلا أن ذلك تواجد قيام مقاومة أحذت أشكال متعددة سواء بالانتفاضة أو العمل السياسي السلمي وهذا من أجل استرجاع السيادة الوطنية أما من

[1] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص41.

الناحية ثورة التحرير الوطني التي تعد أهم روائد العقائد الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال؛ مما جعلها تساهم في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر؛ ولهذا فإن بناء الدولة وعقيدتها الأمنية وتشكيل التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل حقل الدراسات الأمنية لكن يظل هاجس التاريخ ينتهج عقيدتها الأمنية.

أما من الناحية الجغرافيا التي تعد بدورها عاملا محددا لهذا الأمن، لأن موقع الجزائر نقطة تقاطع إستراتيجية فعالة ومهمة يتوسطها لعدة دول مغاربية، وكذا توسطها لكيانين ضخمين، الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي والثاني الجنوب يمثل العمق الإفريقي، فهذه تعتبر النقطة الإستراتيجية الأمنية جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، وعليه فإن طبيعة صياغة العقيدة الأمنية للجزائر عبرت عن انكشاف الأمني.

إن تنوع المستويات لها تأثير على العامل الجغرافي من خلال طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر، مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية واعتبارها أحد أهم عناصر هذه المرتكزات وارتكازها على عناصر جديدة وعلى رأسها قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب وتجارة المخدرات وأمن الدولة [1] ، بمعنى الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لها ثم إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.

أخيرا البعد الإيديولوجي يعد أحد أهم مرتكزات الأمنية للجزائر منذ الاستقلال؛ بالإضافة إلى مساهمتها في رسم مبادئ وأهداف لهذه العقيدة الأمنية ومن أبرزها

---

[1] هربرت بولون، **نطاق التهديد غير العسكري في التسلح ونزع السلاح والأمن الولي**"(مجموعة من المؤلفين) ترجمة: فادي حمود وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص ص 120-124.

مناصرة حركات التحرر في العالم والعمل على محافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية؛ وكذا الاستعانة بالمؤسسة العسكرية، وهذا باعتبار أن الإيديولوجية هي النهج الوحيد والكفيل لتحقيق الاستقلال والمحافظة عليه من خلال القضاء على الاستغلال.[1]

إن عملية صياغة بعض المبادئ التي تساهم عليه العقيدة الأمنية للجزائر إلى بروز ظاهرة وقضايا معقدة مثل: الجريمة المنظمة، ظاهرة العنف... ساهمت في إعادة تشكيل العقيدة الأمنية وفق مصادر التهديدات الجديدة، وذلك عن طريق التنسيق والتركيز من أجل محاصرة هذه المخاطر والتهديدات الجديدة.[2]

لقد أظهرت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال؛ ومن أبرزها تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي مع إسرائيل والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية؛ بالإضافة إلى الاستعانة بالمؤسسة العسكرية أو الجيش الوطني الشعبي في مجهودات التنمية الوطنية.

أثر هذه التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات من خلال التوجهات الإيديولوجية التي أصبحت مصدرا للمسألة الأمنية للجزائر لعدة سنوات، فأحداث08 أكتوبر 1988التي تشهدها البلاد لاسيما كان البلد يمر بأصعب المحك بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة وعلى رأسها الجهة السياسية والاجتماعية؛ وهذا ما أدى إلى إبراز انفجار داخلي الذي عرفته الجزائر الذي عانى منه النظام ككل وكان من أهم مؤشراته التوسع والدعم، وبحكم تزامن ذلك الانفجار مع تحولات هامة على المستوى الدولي كانهيار المعسكر الشرقي وهذا من أجل لتحل محلها الإيديولوجية

---

[1] الطاهر بن خرق الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر1962–1982: بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**، ج1 (الجزائر: دار هومة، 2007، ص105.

[2]Yosar yakis Euro. **Mediterranean cooperation in the field of and Anti teerroism**. (retrieved on .19-12-2009) < bHp://www.yasaryahis net/ mechis. Konumalaril/ londra, Euro Mexo-Final.

الليبرالية، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الإيديولوجية التي ظلت مصدر إلهام العقيدة الأمنية للجزائر منذ الاستقلال.

لذا يجب الحفاظ على أمنها وإبراز العديد من الإصلاحات فمنها السياسية، الاقتصادية أو حتى على مستوى الاحتراف داخل المؤسسة العسكرية؛ فأحدثت تحولا بارزا في العقيدة الأمنية لتساهم في عملية التحول المرن نحو الديمقراطية وكذا مواكبة المتطلبات الجيدة التي أخذت تفرضها التحولات التي مر بها العالم.

نوضح إلى وجود مجموعة من المرتكزات العقيدة الأمنية التي بإمكانها تفسير الأحداث وتحديد القضايا المهمة وطبيعة المخاطر والتهديدات ومن بينها مرتكزات العقيدة العسكرية التي تعتبر مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكرية وعلوم فن الحرب لتحدد بناء واستخدام القوات المسلحة في زمن السلم والحرب؛ وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية.[1]

ومن الملاحظ أن لا يمكن لأي دولة أن تستخدم قدرتها العسكرية كقوة وطنية لتحقيق أهدافها ومصالحها دون الاستناد إلى مرتكزات العقيدة العسكرية واضحة وفعالة؛ وذلك من خلال الدور الذي تقدمه العقيدة العسكرية لتوجيه الأعمال العسكرية والأنشطة على المستويات المختلفة من أجل تحقيق الّإستراتيجية الأمنية الشاملة التي تعد بمثابة نقطة أساسية لتسيير الأسس والمبادئ، حيث تستند مرتكزات العقيدة العسكرية مجموعة من المقتربات الإستراتيجية تتركز فيما يلي:

1 - تعتبر الركيزة الأساسية لتنظيم وتدريب القوات المسلحة على مختلف المستويات.

[1] زهرة شيخ الشيوخ، **العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال أطلسي بعد الحرب الباردة(1991-2008)**، ص15 على الرابط:http// biblio. Univ. Alger. Dz. pdf

2 – تعد القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكرية بين تجاه استخدام القوات المسلحة وهي الدليل الموحد لجميع الأعمال العسكرية والأنشطة على جميع مستويات الدولة.

3 – تعد الموجه الرئيسي لإعداد بناء وتطورات المسلحة على مختلف المستويات.

4 – تعد المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها وحجمها.

وبشكل مجمل يمكن القول أن مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية تعتبر مجموعة من المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي في تسيير مختلف العمليات المسلحة والتنظيمية، وهذا بأخذ عين الاعتبار الخبرة التاريخية، والعوامل المستقلة التي تفرضها التهديدات الجديدة؛ بالإضافة إلى توفر الجيش الوطني الشعبي على هذه العقيدة العسكرية من خلال تعامله مع مختلف الظروف الإقليمية والداخلية، وذلك لعامل الخبرة التي امتلكها منذ الاستقلال.

فالعقيدة العسكرية الجزائرية هي التي تجعل الجزائر تمتنع من اشتراك قواتها العسكرية خارج الحدود، ومارست عليها ضغوطات دولية كثيرة لاشتراكها في العمليات العسكرية في شمال مالي عام 2012 إلا أنها امتنعت اكتفت بالموافقة على هذا التدخل الذي قادته فرنسا من خلال ضغطها الدولي الكبير، وعليه فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل الصراعات الدولية.[1]

إن المرتكزات والأهداف والعوامل التي بادرت في كيفية وضبط وتحديد طبيعة العقيدة الأمنية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن كانت مختلفة، أما من الناحية التهديدات الجديدة التي بدورها ساهمت في تشكيل أهم مرتكزات الأمنية باعتمادها على

[1] سعيد الصديق، **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ** على الرابط: http://studies. Aljazeera. Net.

مفهوم الضيق للأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن (الأمن اللين) في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر.

المبحث الثاني: مستويات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.

تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن لتشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لا سيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في القضية الأمنية والاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية. إذ أن التهديدات للأمن الأخيرة تأتي أساس من المناطق المحيطة بها، إن لم تأت من داخل الدولة ذاتها، وهذا نتيجة ضعف البني الدولية ، مما يتسبب في مشاكل داخلية للدولة والتي غالبا ما تقود إلى نزاعات مع الجوار، ولهذا يمكن تقديم وإيجاز ثلاث مستويات أساسية للأمن وهي:

المطلب الأول: المستوى الوطني(القومي)

يفترض هذا المستوى مدى سيطرة السلطة السياسية وقدرتها على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي أو توقيع عقوبات في حالة خرق تلك القواعد، فيعرفه" أمين هويدي": هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذه الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في

الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية [1] حيث يتمحور على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة.

وتتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل وقرارات حيث هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:[2]

1-المدرسة الإستراتيجية: تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها القدرة على التحكم في تصرف الأطراف والأخرى، ويرمز لها بقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الأخر.وتشمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساس في تفسير العلاقات الدولية.[3]

ويضيف" جون سبانيير" فيحصر مفهوم القوة في القوة العسكرية، كما نجد أن موسوعة العلوم الاجتماعية ، تعرف الأمن الوطني بأنه" قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" أما فيما يخص" يبركو فيتز"و" بوك"فيعرفانه بأنه" قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".[4]

أما" إدوارد عازار"فوضع سبعة عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية وهي:

---

[1] **أسس ومبادئ الأمن الوطني**، على الموقع: www. Moqatel.com

[2] لخميس شيبي، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية**- فترة ما بعد الحرب الباردة(1991-2008)، ط1، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 21-22

[3]Hans .J. Morgantau, **politiks Among Nations:** the setrugle for power and peace (Alfred. A. Konop. Inc,sixthEd ,1985),p11

[4] M. Berowitz and p. G. Bock, **American National Security (Now York/ Free press**, 1965), p15.

1 – التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية وسياسة الأمن والدفاع.

2 – الخطط الإستراتيجية والعقيدة العسكرية.

3 – مخصصات الدفاع.

4 – إدراك مصادر التهديد وتحليلها.

5 – القدرات الأمنية.

6 – أنظمة التسليح وتقييم الاختيارات.

7 – التحالف والتعاون الإستراتيجي.[1]

2-المدرسة المعاصرة (التنموية): يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن الوطني الذي يشمل أبعاد اجتماعية، اقتصادية و ثقافية ... حيث تقوم على اتجاهين أساسين هما: أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية والتنمية الاقتصادية.

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس باستقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات...، وحتى التدخل العسكري.

يضيف " لورانس كرانس" و" جوزيف ناي" الأمن الاقتصادي بأنه: غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية كما يمكن إضافة قدرة الدول على رسم سياستها الاقتصادية دون امتلاءات خارجية، وهو ما عبر عنه "هولسن" و"ويلبروك" بمصطلح السيادة الاقتصادية التي تعني" القدرة على التحكم أكبر عدد ممكن من أدوات

[1] Edward Azar and.c.I.Moon,**Nolional Security in the third word(Marry land**: center for international Development and conflict Management, University of Mary land,1988).pp4-5

السياسة في المجال الاقتصادي" [1] ؛ بالإضافة إلى " روبرت ماكنمارا" يرى أن الفقر والتخلف هما عاملان أساسيان العصيان والتمرد خاصة في الدول النامية، حيث عرف الأمن بأنه" يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية، بالرغم من أنه قد يشمل ذلك، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم أنه قد يحتوي عليه إن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن. [2] ويلاحظ كذلك الدكتور " وليد عبد الحي" أن الالتزامات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولية، ونتيجة لأهمية دور المتغير الاقتصادي في تحديد اتجاه وسرعة الحركة، اندفعت الدول إلى استثمار الطبيعة، لضمان مكان أفضل على سلم القوى.[3]

أما الدكتور " علي الدين هلال" فيعرفه انطلاقا من القدرات الكفيلة بمواجهة التهديدات فهو: تأمين الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية.[4]

ويضيف الدكتور مصطفى علوي الأمن القومي بأنه: مفهوم كلي يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسي الوطني من أية أخطار أو تهديدات أو تحديات تجابهه من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة اطمئنان من الخوف.[5]

---

[1] د. عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر** (القاهرة: دار الموقف العربي، 1989)، ص17.

[2] J. Holsen and J. waelboeck**, the less Developed contries and the international Mecharricanism**, proceedings of the American Association, vol1, 1972, pp139-140.

[3] Robert Mac Namora, **the Essence of Security**, (New York: Haspen and Row, 1968), p60.

[4] أمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي** (بيروت: دار الوحدة، 1980م)، ص61.

[5] د. علي الدين هلال، **الأمن القومي العربي**: دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، العدد 35(تونس: 1984م)، ص12.

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي

يفترض هذا المستوى وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها وهذا ما يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمنها أمنها من الأمن الوطني.

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت وحدات سياسة ضمن المعسكرين الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الإتحاد السوفيتي، ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.

ومن هنا ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجيهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها:[1]

المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحروب.

مدرسة التكامل ودورها في دفع عجلة الإقليمية، حيث كان لمنظري الوظيفة وخاصة الوظيفة الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.

مدرسة النظم ومساهمتها في بإبراز مستجدات البيئة الدولية، حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي، تكامل

[1] ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985، ص55.

مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي ونضيف في تعريفه على أنه مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم.[1]

ومن الملاحظ أن الأمن الإقليمي يعمل على تأسيس مجموعة من الدول داخليا،ودفع التهديدات الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي واحد من خلال توافق الإدارات والمصالح الذاتية والمشتركة.[2]

تسعى الدول من أجل الحفاظ على أمنها إلى الدخول في اتفاقيات مع دول أخرى سواء مجاورة لها أو غير مجاورة، وفي الواقع العملي هناك تحالفات كثيرة نذكر منها: حاف شمال الأطلسي منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وكما نجد تجمعات إقليمية أخرى كالإتحاد الأوروبي؛ بالإضافة إلى سعيها إلى تعزيز التعاون فيما بين أعضائها من خلال التنظيمات، كالحد من التسلح التقليدي والانتشار النووي، والتعاون المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

تجدر الإشارة إلى أن الأمن الإقليمي لا يمكن أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي حيث التداخل والتفاعل بين وحدات النظام الإقليمي والدولي.

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية** ، ط 1، لبنان: دار النهضة العربية،2008، ص 123.

[2] خليل حسين، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام** ، على الموقع: http://www. Drkhalilhussien. BlogSpot. Com/01/ blog-post-1982.html.

تعتبر نظرية مركب الأمن الإقليمي التي جاء بها " باري بوزان" أول ويفر" دورا مهما في تحليل الظاهرة الأمنية إقليميا كونها تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي ما يسمح بإمكانية وضع سياسات أمنية بفرض أن تكون مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين.

إن هدف " بوزان" يتلخص في دراسة البنية الأمنية للأقاليم التي تشهد تفاعل واسع النطاق مابين القوى العالمية في ظل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لمركز القوة العالمية وما بين الأطراف الإقليمية، فأمن كل دولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها في الإقليم فلا يمكننا التحدث عن أمن فرنسي منفصل عن أمن أوروبي، ولا يمكن فصل المتغيرات الأخيرة عن دور القوى الكبرى في ترتيب التفاعلات الأمنية الإقليمية في المناطق التي تدخل تحت مستوى اهتمامها الإستراتيجي.[1]

إن العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة مستوى عالي من التهديد أو الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون إطار مناسبا ودقيقا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم[2]،بمعنى أن مركب الأمن يشمل على مجموعة من الدول التي لها نفس الهواجس والمخاوف والتهديدات الأمنية، مما يجعل من التعاون فيما بين هذه الدول أمر لا بد منه، ويكون بذلك الاعتماد المتبادل سمة أساسية في هذا المركب الأمني، فيعتبر كمستوى أدنى داخل المستوى الإقليمي، لذا المركب الفرعي الإقليمي نفس تعريف المركب الإقليمي الأوسع حيث يمثل نمط متميزا من الاعتماد المتبادل الأمني الذي ينحصر في النمط الأوسع لمركب الأمن الإقليمي ككل.

---

[1] Barry Buzan and ole weaver, **Region and powers the structure of international security**, New York, Cambridge university, 2003, p40.

[2] Marianne Stone, **Security according to Buzan**: A comprehensive Security analysis, in: http://geest. Msh- Paris. Fr/IMG/ pdf/ Security for Buzan-np3.pdf.

في هذه الدراسة يهمنا موقع منطقة المتوسط ضمن مركب الأمن فيعتبر المتوسط حط تماس بين كل من النظام الإقليمي الشرق أوسطي وأوروبا، حيث المركب الأمني الشرق أوسطي أعقد النماذج الأمنية الإقليمية الصراعية، ومن خلال نتائج الصراع فيما بين الشرق الأوسط أدى إلى تقسيمها إلى ثلاث مركبات أمنية، واحد يمثل بالدول المشرق العربي وأخر دول الخليج العربي والأخير دول المغرب العربي، وبالتالي فالمتوسط يشمل على مركب أمن له ديناميات الأمنية الخاصة به والمتميز عن المركب الأخر، وهكذا يبقى المتوسط خاضع لتقسيمات معينة، تصيغها الدول الكبرى وفقا لأولويات مصالحها.

وبهذا فإن المتوسط يبدو وكأنه مجموعة أقاليم، ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي وحضاري متميز، فغياب صفة الإقليمية هنا تعود أساسا إلى افتقاد المتوسط لجملة الخصوصيات أو المؤشرات التي تمكنه من اكتساب المرجعية الإقليمية ، ويمكن حصر هذه المؤشرات في غياب الكتافة اللازمة في العلاقات بين الضفتين وعدم تميزها بنوع من النسقية والانتظام،إلى جانب غياب القواسم المشتركة بين شعوب الضفتين كاللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك؛ ولعل الأهم هو عدم وجود إحساس مشترك بالانتماء إلى هوية متوسطية.[1]

المطلب الثالث: المستوى الدولي

إذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة إقليم معين، فإن الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضوه من أعضاء البيئة الدولية.

[1] Pierre willa, **la méditerranée comme espace invente**, jean Monnet working papers, N25, paris, Novembre1999, pp2-3.

برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي شكل من أشكال الأمن الجماعي بحيث لم تعد الدول قادرة عن عزل نفسها عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الترابط بين البيئتين الداخلية والخارجية وأصبح ذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر.

-وجود جهاز دولي لردع العدوان تشارك فيه كل دول العالم.

-وجود تنظيم لتجريب العدوان.

-وجود إجراءات قضائية دولية لمعاقبة الدول المعتدية.

-يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبية الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها والمقصود بنظام الأمن الجماعي هو النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[1] ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وتقنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التنفيذ والتطبيق.

-لتحقيق الأمن الدولي يجب توفر مجموعة من الشروط التالية:[2]

[1] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ليبيا: دار الرواء، 2008)، ص203.

[2] خليل حسين، المرجع السالف الذكر.

1-حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حالتين فقط: من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي؛ ظهر هذا النظام كرد فعل النظام القديم القائم على نظام توازن القوى وكان أول تطبيق له في ظل عصبية الأمم، ثم في إطار منظمة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه: التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدلة فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك. ويقتصر هذا التعريف فقط على دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين .كما عرف أيضا على أنه ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها [1] فهذا التعريف أشمل وأوسع لأنه يركز على دور الدول والمنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف.[2]

ولتحقيق الأمن الجماعي يشترط ما يلي:

1-اعتبار السلام غير قابل للتجزئة، يترتب على هذا المبدأ قبول الدول التضحية بحرية العمل والتنازل عن حق اتخاذ القرارات الوطنية، والتقيد بنمط العمل الذي يفرضه نظام الأمن الجماعي ويتطلب ما يلي:[3]

-حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ويستثني من خلاله الجهاز الدولي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.

---

[1] د. ابراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى** (عمان : دار الأهلية النشر والتوزيع، 1998م)/ ص ص60-61.

[2] د.نشأت عثمان الهلالي،**الأمن الجماعي**،مجلة مفاهيم الأسس المعرفة العلمية،العدد 9القاهرة:2005م،9.

[3] محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (بيروت: الدار المصرية للطباعة ، 1971)، ص252.

-حالة الدفاع عن النفس وفق ما تنص عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

3-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

4-تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

-اتساع نطاق عضوية الأمن الجماعي لجميع الدول.

في حالة إقرار مجلس الأمن استخدام القوة يجب على الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي أن تتفوق في حجم القوة العسكرية وغير العسكرية على الدولة المعتدية والمخلة بنظام الأمن الجماعي [1].

3-ظهور نظام توازن القوى بعد اتفاقية واستفاليا عام 1648، تقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية ، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعى كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوصا إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدراتها، فإنها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد.

يعتبر هذا النظام الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيا، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول[2] ويتحقق في حالتين تتمثل في :

1-حفظ السلم الدولي من حلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، واستمرار الوضع القائم.

2-إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف، لمنع تفادي أي خلل بتوازن القائم والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له.

وهناك وسائل عديدة التي تحقق مبدأ التوازن القوى تتضح مايلي:

---

[1] د. إبراهيم العناني، **النظام الأمني الدولي** (القاهرة: دون مكان الطباعة، 1997م)، ص 87.

[2] د. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998م)، ص257.

-التدخل والتسليح.

-المناطق العازلة.

-سياسة فرق تسد.

-التعويضات الإقليمية.

-الأحلاف الدولية.

رغم أن المحافظة على السلم والأمن الدوليين هو ما يهدف إليه كل من نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، إلا أنهما يختلفان في الوسائل، وهذا من خلال نقاط التشابه والاختلاف بينهما فيما يلي:

تتمثل نقاط التشابه في:

المحافظة على الوضع القائم من خلال الاستعداد للحرب.

مركزية إستراتيجية الردع.

تحقيق السلم والأمن الدوليين مرتبط بالجهود الجماعية المشتركة.

أما فيما يخص نقاط الاختلاف تتضح فيما يلي:

يركز نظام الأمن الجماعي على عالمية الأحلاف باعتبار العلاقات الدولية ذات طابع تعاني، حيث تركز على انسجام المصالح؛ بالإضافة إلى أن الحلف الدولي يكون ضد طرق معتمد داخل النظام نفسه؛ وكذا مركزية التشغيل والتوجيه لأن مركزه سلطة التنظيم الدولي هذا من ناحية ومن ناحية نظام توازن القوى باعتبار العلاقات الدولية ذات طابع صراعي حيث تركز الأحلاف التنافسية والتحالف موجه ضد دول أو المجتمعات الخارجية غير المنظمة إليه؛ بالإضافة إلى صراع المصالح والاستقلال النسبي للدول المكونة للنظام ومرونة الأحلاف.فإن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي خال من العدوان وخروق حقوق الإنسان أمر صعب في ظل الأطماع والتنافس الكبير فيما بين الدول الكبرى.[1]

[1] محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص 252.

الفصل الثالث:

التهديدات الأمنية وأثرها على السياسة المتوسطية الجزائرية.

تمهيد :

سنتاول في هذا الفصل على معيارين يمثل عوامل التهديدات التي تختلف من دولة إلى أخرى وهذا حسب موقع الدولة الجيوبوليتيكي من حيث قوتها وقدرتها وقيمها المركزية ودورها في الساحة الدولية من خلال تركيزها على المنطقة الأمنية المتوسطية؛ وبالإضافة إلى اختلافها من حيث مصادرها الداخلية والخارجية.

وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين يحتوي كل منها ثلاث مطالب:

المبحث الأول خصص إلى ضبط أهم التهديدات الأمنية في المتوسط ونتعرض بالشرح من خلال المطلب الأول لمفهوم الجريمة المنظمة وأهم التغيرات التي أفرزتها الظروف والمعطيات، أما المطلب الثاني لمفهوم الإرهاب وتنسيق أهم استراتيجيات وضمان السياسات الأمنية، فيما يخص المطلب الثالث لمفهوم الهجرة غير الشرعية وتفسير بناء وحدتها السياسية والنقدية.أما المبحث الثاني تطرقنا فيه التركيز على الآليات المتخذة من الجزائر لتشمل الأمن في المنطقة المتوسطية نتيجة الوصول اتساع نطاق آليات السياسة الأمنية في المتوسط من خلال تناولنا في المطلب الأول حول إدراجنا لموضوع السياسة الأوربية في المتوسط والنظر إلى كيفية وضع استراتيجيات أمنية للمتوسط أما المطلب الثاني تحدثنا فيه عن السياسة الأمريكية في المتوسط فأردنا تبيان كيفية وضع خطط والخضوع إليها عن طريق المؤسسات والدلالات السياسة، أما المطلب الثالث وضحنا فيه العلاقات الأوروبية والأمريكية من خلال الآثار وآفاق التنافس وكيفية التصدي لهذه الآليات.

المبحث الأول:التهديدات الأمنية في المتوسط.

أصبحت التهديدات الأمنية المعاصرة تنقل كاهل الدول وتتجاوز قدرات الدول الواحدة؛وهذا ما أدى غلى محاولة تشكيل أحلاف وتجمعات إقليمية من اجل مواجهة تلك الصعاب،والتي تتميز بالشمولية والقوة تتخذها جماعات منظمة تستعمل آليات تكنولوجية معاصرة عبر الحدود ولكن لم يعد بالمقدور التحكم فيها،فهذه التهديدات الجديدة تعرف بغير العسكرية فهي لا تستثني أي دولة مهما كانت قوتها أو موقعها وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من أهم مناطق العالم تهديدا بهذه الظواهر والتي تتمثل فيما يلي:الإرهاب،الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الجريمة المنظمة.

إن المجتمع الدولي يعتبر الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، لأنه يمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم، [1] فقد تشكلت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقييم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها، فهي في ذلك لا تتوانى في استخدام مختلف الوسائل، كالتخويف والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال.

وقد عرفت الشرطة الدولية (الأنتربول) الجريمة المنظمة على أنها كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل وهدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات إلى الحدود الوطنية.

[1] ليا ولو مورو، **الرشوة:** أسبابها ونتائجها والسبل الواجبة لاستكشافها، مجلة ماليات التنمية، مارس 1998،ص11.

ومن هنا يتضح أن الجريمة المنظمة هي أيضا عابرة للحدود ولا تستثني في تعاملاتها أي قضاء أو، إقليم إلا أنها لا تستطيع النفاذ بالسهولة اللازمة نظرا لطابعها غير السياسي، ومن ثم فهي تحتاج إلى مناخ ملائم للعمل حتى لا ينكشف أمرها ويسهل تطويقها،وأحيانا تكون مرتبطة بجماعات مصالح اقتصادية ومتعاملين دوليين مما يعطيها القوة اللازمة للتغلغل في الأوساط الاقتصادية دون أن تثير الانتباه[1].

ومن أنشطتها المعتادة نجد جريمة غسيل الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة والمعادن التنمية والتحف الأثرية والفنية وحتى الحيوانات النادرة وبطاقات القرض والسيارات وتهريب البشر وتجارة الرقيق والسياحة الجنسية والهجرة غير الشرعية، والأخطر من هذا تهريب المواد النووية، وهذه الأنشطة تشكل خطر داهما على كل الدول دون استثناء لكن الملاحظ أن المحيط الذي يسهل لهذه الجماعات النشاط فيه هو المحيط الذي يتميز بالنشاط والاستهلاك الدائم والتطور والتنوع في النسيج الاجتماعي والاقتصادي[2]وهذا ما ينطلق على الدول الأكثر تقدما.

ما يسجل بكل اندهاش هو أن النشاط غير المشروع قد شكل سنة 1998، 2 % من الناتج الإجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، كما أن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين 300 و500 مليار دولار سنويا، وهذا يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء بمختلف توجهاتها وأهدافها إلى الاستفادة من هذه الظاهرة.

إن خيوط الجريمة العابرة للحدود تشكل خطرا أمنيا متصاعدا، حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي ولم يعد من السهل التحكم فيها إلا بالتعاون وتبادل

[1] عمر بغزوز، **فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة**، من عمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام 11-12 و2003/10/13، ص48.

[2] المرجع نفسه، ص74.

المعلومات وخلق ميكانزمات تسهل عمل الفرق الأمنية المكلفة بملف هذه الجريمة وتبادل الخبرات والتشاور حول مناهج المكافحة وسبل ردعها على المدى القريب والمتوسط، فالمصلحة المشتركة بين دول ضفتي المتوسط تتطلب تكاتف الجهود دون أي خلفيات أو تبادل للتهم والمسؤوليات لأن ذلك ما يعرقل الجهود ويحبط كل المحاولات الرامية لحماية المجتمعات من مخلفات هذه الظاهرة.

تشكل إضافة إلى ما سبق ذكره من ظواهر مهددة للأمن الوطني على الصعيد الدولي خاصة في ضفتي البحر المتوسط، ظواهر أخرى لكنها لا ترقى إلى نفس الأهمية وبالتالي لا يتسع المقام لذكرها وتحليلها لأنها تبقى معزولة وتأخذ طابعا شموليا كما يمكن أن تتوسع مستقبلا أو تنمو بشكل مقلق ومن ذلك ظاهرة التمييز وسوء معاملة المهاجرين والقيود الاقتصادية والمالية والاستثمارات بسبب التميز العرفي والجنسي؛إضافة إلى ظاهرة الرشوة وتهريب الأموال والعمولات غير المشروعة غيرها من التصرفات غير الأخلاقية.

ومن هنا نقصد بالجريمة المنظمة [1] بوجه عام وشامل، كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسها وماله أو عرضه أو على المجتمع ومؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية.

تصنيف الجريمة المنظمة: تتمثل في اعتماد على معيار طبيعتها، نجد أن الجريمة أنواع: منها الجريمة العادية مثل السرقة، القتل ألعمدي، المتاجرة غير الشرعية ... الجريمة السياسية (هي الجرائم التي تخل بتنظيم وسير السلطات العمومية أو بمصلحة سياسية للدولة أو حق سياسي للمواطنين) أما فيما يخص الجريمة العسكرية (هي

[1] بو لعراس بوعلام وجبابلة فريد، **الجريمة المنظمة الوجه الأخر للإرهاب الدولي" مجلة الجيش"** ، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد417، 2002.

الجرائم التي يرتكبها العسكريين وأفراد الجيش مخالفين في ذلك النظام العسكري وقوانينه). والجريمة الإرهابية (ظهرت في نهاية القرن العشرين وأصبحت تكتسي طابعا دوليا معقدا). وهناك نوع آخر من الجرائم يطلق عليها تسمية الجرائم العابرة للحدود (المتاجرة بالأسلحة والمخدرات، شبكات تهريب المهاجرين السريين). ولعل أكثر ما يميز الجريمة في العصر الحالي هو ارتباطها بعنصر التنظيم، حيث أنها تعمل بالاشتراك فيما بينها وبكفاءة وانسجام كبيرين، وأكثر من ذلك نجدها تقسم العالم إلى مناطق سيطرة ونفوذ، مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم.

كما استفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من التطور التكنولوجي، والوتيرة المتسارعة للتحولات العالمية المتباينة والموازنة لحركة العولمة، فهذا الوضع ضاعف من سرعة الحركة والتنقلات التي أصبحت أمرا يصعب التحكم فيه، كما أدى بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود إلى مطابقة طرق نشاطها حسب قطاع التجارة غير الشرعية، فهي تستثمر في تجارة المخدرات والأشخاص والأسلحة أو المواد الخطيرة وتشجيع الهجرة غير الشرعية، بحيث يمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية.

المطلب الثاني: الإرهاب.

تعتبر ظاهرة الإرهاب[1] أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة ومثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، حيث كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد لم تتحدد معالمه بدقة إلى يومنا هذا، كما لم يحصل هذا المفهوم على إنفاق نهائي بين كل

[1] طلعت عتريس،**فلسطين والاسرائليين: من يرهب من؟** مجلة ما وراء البحر، المطبوعات الجامعية،ماري لافالي، باريس، ماي 2002، ص261.

دول العالم بعد،ذلك أنه صحيح بتأرجح بين الإيديولوجيات والمصالح وخضوعه لتكييفات مصلحية غير ثابتة، لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له [1] فالمقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العديد من مناطق العالم كفلسطين والعراق لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفاءها.

إلا أن ظاهرة الإرهاب اتفقت بشأنها مختلف المحافل العالمية والمنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، والجامعة العربية على أنها تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربته، بينما يمكن أن نضيف الإرهاب بالاعتماد على الخصائص التي تميزه عن باقي الظواهر وتجعله بعيدا عن مفهوم المقاومة المشروعة للشعوب من أجل الاستقلال والحرية، فالإرهاب يعتمد على العنف واستعمال القوة وتهديد الأشخاص والممتلكات وترويع الأمنيين، وفي هذا الشأن يذهب الباحث" جيرارد شالياند" إلى اعتبار الإرهاب هو عنف ميت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه على غير المقاتلين مجموعات سرية، ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها؛ إضافة إلى هذا التعريف يمكن أن يكون الإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف واضحة باستثناء الإستلاء على الأموال والمنافع الاقتصادية.
إن هذه الظاهرة الغريبة عن المجتمعات التي تعيش فيها والتي تسعى الدول الأوروبية في الضفة الشمالية المتوسط لتطويقها بمساعدة دول جنوب المتوسط حماية لأمنها ودفاعا عن أوطانها، قد ساهمت في تأجيجها عن قصد أو دون قصد في الوقت الذي كانت الجزائر تعاني فيه من ويلاته لوحدها.[2]

[1] طلعت عتريس، المرجع السابق، ص261.

[2] فيرى، صومبي، **الإرهاب**، باريس، منشورات دومنيوا فلاماريون،2000، ص73.

لعل من أهم المنابع التي يتغذى منها الإرهاب. مظاهر الفقر والحياة الاجتماعية التعيسة التي تتخبط فيها الكثير من الأسر؛إضافة إلى مظاهر التطرف والتشدد الديني والإيديولوجي والمصلحي مما يصعب من تطويق، هذه الظاهرة واجتثاثها من الجذور، إلا بتعاون حقيقي وعميق بين مكونات المجتمع الدولي خاصة وأن العولمة بكل أبعادها وعلى رأسها وسائل الإعلام والمعلوماتية والاتصال سهل انتشار الظاهرة ودعم قواعدها الخلفية، ومكانها من إعادة إنتاج نفسها بسرعة فائقة وتغيير تكتيكها وأدواتها دون أن نلفت الانتباه إليها [1]، لذا فإن انتشار الأفكار المناوئة للحكومات والتي تتميز بالتطرف استغلت الواقع الهش لبعض الفئات الاجتماعية للزج بها في شباكها.

ومن أهم التعريفات المقدمة له تعريف" ليفا سور":" بأنه الاستخدام العمد أو النظم لوسائل أو أساليب من خصائصها إثارة الرعب بقصد تحقيق هدف أو أهداف محددة في نية الفاعل أو الفاعلين".

كما يعرف بأنه عبارة عن التهديد باستخدام العنف أو استخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات ضد السلطات الحكومية الرسمية، فهو يتضمن مجموعات تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومة معينة أو من أجل العمل على عدم استقرار النظام السياسي العالمي كهدف في حد ذاته.

هناك عدة أسباب أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب في دول حوض المتوسط اقتصادية واجتماعية خاصة في دول الجنوب من المتوسط التي تعاني شعوبها من القفر والحرمان وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم احترام حقوق الإنسان، ما أدى إلى تداخل هذه الأسباب

[1] عمر بغزوز، المرجع السابق الذكر، ص69.

مع الأسباب السياسية (استبداد أنظمة الحكم وغياب الديمقراطي) باللجوء إلى استخدام العنف ضد أنظمة الحكم لهذه الدول التي لم تستطيع الحفاظ على أمنها الوطني.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية.

تشكل الهجرة غير الشرعية المهدد الكبير لاستقرار الدول الكبرى اجتماعيا واقتصاديا، سياسيا، هذه الظاهرة التي أخذت منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة فالواضح للعيان أن دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينقدون إليها بشتى الطرق، وأهم هذه الطرق والوسائل هي وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور إلى الضفة الأخرى بالرغم من المخاطر التي يجابهونها وعلى رأسها مفاجآت البحر وظروفه وكذا إمكانيات الاعتقال والحبس والعذاب النفسي والجسدي.

إن هذه الظاهرة تقع بين طرفي المعادلة الصعبة التي ما فتئت تتعمق وتتسع، حيث أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في جنوب المتوسط يدفع إلى التفكير في مختلف السلوكيات السلبية وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية، فالبطالة والفقر والبؤس تشكل الثالوث القاتل لنفوس الشباب الذين يقبعون دون عناء أمام أجهزة التلفاز وهم يشاهدون الجنة على ضفة الأخرى، والراحة والسعادة التي يتمتع بها أقرانهم ممن هاجر سويا أو شرعيا؛ وكذا سبل العيش السهلة التي تنتظرهم في حالة نجاحهم في العبور كل هذه المغريات تدفعهم إلى انتهاج سبل المخاطر للمرور إلى الجنة الموعودة.[1]

هذه الوضعية تترجم مدى الفارق الهائل في المستوى النمو الاقتصادي والتطور الذي تعيشه الدول الأوروبية بالمقارنة مع دول الجنوب المتوسط، بالرغم من تقاربها جغرافيا، فالتنمية بمختلف أنواعها لم تحقق إلا معدلات ضعيفة من الرفاهية ولفائدة فئات ضيقة من

[1] ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاوروبمغاربية 1995-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية،2010.

المجتمع كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر[1] والتهميش، وبشكل أوضح فإن مصادر الثراء ووسائله تتمركز شبه كليا بدول الشمال، مما أدى إلى عدم انسجام في العلاقات بين ضفتي المتوسط.

لقد تأكد أن الهجرة غير الشرعية تشكل خطر على استقرار ونمو الدول الكبرى نظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية؛ إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات مما يجعلها فرنسية سهلة في يد الشبكات التي تتعاط مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها واستمرارها ومن هنا يمكن أن تشكل هذه الظاهرة تهديدا مباشر لأمن تلك الدول الكبرى، ومن حقها انتهاج الطرق المتاحة قانونا لمحاربتها لكن في إطار التفاهم والبحث المعمق في أسبابها ومساعدة دول المصدر على تهيئة الجو الملائم للقضاء على دوافعها، خاصة إذا علمنا أن الهوية السحيقة بين دول الشمال ودول الجنوب مازالت مستمرة في الجدر والتعمق، ذلك أن 20% من سكان المعمورة يستحوذون على 80% الناتج العلمي، كما انخفضت حصة باقي الدول التي تشكل 80% من السكان إلى أدنى المستويات؛ إضافة إلى ذلك فإن 1/5 من سكان العالم يتحصلون على أربعة أخماس العائدات العالمية، ونسجل أيضا أن مليارين من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ناهيك عن تدهور الخدمات الصحية في دول الجنوب.

كل هذه المؤشرات تنم عن الأسباب العميقة التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة واستمرارها لشكل خطرا حقيقيا على الأمن، ليس على دول الشمال فحسب لكن حتى على الدول التي تنطلق منها هذه الظاهرة .

[1] عزوز قردون، **رهانات البيئة والتحديات الأمنية في البحر المتوسط** ، مداخلة في الندوة الدولية حول " العولمة والأمن، مجلس الأمة الجزائر، 4-7 ماي 2002، ص6.

تعرف الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية هي عبارة عن انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

ولقد شهدت مناطق جنوب الصحراء الكبرى منذ العقدين الآخرين تزايدا كبيرا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي، ويعود هذا إلى عدة اعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، فالأسباب السياسية أهمها معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج والأسباب الاقتصادية منها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة، أما فيما يخص الأسباب الاجتماعية فتتمثل في ارتفاع معدلات زيادة السكان في الدول الجنوبية المتوسط وغياب التنمية .

فالهجرة هي قضية سياسية حاسمة رغم الأهمية السوسيو اقتصادية [1] للهجرة بالنسبة للجزائر التي أصبحت تهدد مكانتها وبالتالي تهدد أمن المنطقة المتوسطية والأمن داخل القارات، وذلك بالانطلاق من عدة معايير أهمها:

معيار سوسيو اقتصادية: يتم ربط الهجرة بالبطالة وأزمة الدول الحارسة،على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين وكونهم لا يتمتعون بأية حقوق يجعل أرباب العمل يفضلون هذا العمل من الأيدي العاملة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين تشكل عبء على خزينة الدول الكبرى.

معيار أمني: نجد تزاوج بين مفاهيم السيادة، الحدود (الأمن الداخلي والخارجي).

معيار سياسي: حيث تصبح النقاشات حول العنصرية والتطرف وربطها بالهجرة عمله للحصول على مكاسب انتخابية.

[1] مراد مقعاش، **التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري** ، د ب ن، د م ن، دط، د س ن.

معيار هيوياتي: يتم التركيز فيه على العلاقات بين الهجرة، الغزو الثقافي، فقدان الهوية.

المبحث الثاني: الآليات المتخذة من الجزائر لحماية الأمن في المتوسط.

تتسم العلاقات الأمريكية والأوروبية بمزيج من التعاون والتحالف، ومن أثر وأفاق التنافس فيما بينها على الأمن في المتوسط في آن واحد، هذه العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة، إذ أن أوروبا تعتبر منطقة المغرب العربي مجالها الحيوي، بحكم القرب الجغرافي والموقع الإستراتيجي وكذا الروابط التاريخية

الاستعمارية، وبالتالي تعمل على احتواء المنطقة عن طريق الشراكة الأورومتوسطية؛ أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية تنظر لمنطقة المغرب العربي فراغا استراتيجيا لابد من ملئه، وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وكذا عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم.

من هذا المنطلق يمكن التطرق إلى هذا المبحث من خلال استعراض آليات السياسة لأوروبا وأمريكا في المنطقة المتوسطية هذا من جهة ومن جهة أخرى التنافس والآثار المترتبة للمتوسط وآليات التصدي لذلك .[1]

المطلب الأول: السياسة الأوروبية في المتوسط والجزائر.

اعتبر نظام الأمن الأوروبي خلال الفترة الزمنية (1947-1987) مبني على قاعدة عسكرية لأن نظامها الشيوعي كان شامل بقطاعاته الإيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية، لكن مع نهاية الحرب الباردة فإن التهديدات الجديدة التي يواجهها الإتحاد الأوروبي أكثر تعقيدا نظرا لطبيعتها الهيكلية ومتعددة الأشكال والمبادئ والمصادر؛ ولهذا يجب التركيز على ضرورة تحديد طبيعة التهديدات الجديدة والمخاطر القادمة من الجنوب؛ وهذا نتيجة الاضطرابات والاختلالات الاقتصادية والبيئية وذلك يشمل من خلال هذه المجتمعات الجوانب الاقتصادية والسياسية.

نشير إلى أن خطورة هذه التحولات الجديدة في أوروبا على عدم الاستقرار الاجتماعي وسوء التنمية الاقتصادية في دول المتوسط؛ بالإضافة إلى انتشار مشاكل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية؛ لذا يجب التصدي لهذه المخاطر ومواجهتها

[1] Père vilanva, **novelles menaces : le problème de la perception,** Afers Internationals. Universitar de Barcelona, num 27, 1994, p54.

من خلال ضمان إطار تعاون وشامل وتبني إستراتيجية ومبادرة أمنية شاملة وموسعة تشمل الأبعاد الاقتصادية والمعايير التنمية.

إن البعد المتوسطي للسياسة الأمنية الأوروبية قد شكل مجالا إستراتيجيا حيويا لأوروبا، حيث كانت نقطة فعالة وأساسية لتنشيط الازدهار الاقتصادي والتجارة الدولية، وهذا بحكم موقعها الجغرافي بين أوروبا وإفريقيا وأسيا؛ بالإضافة إلى امتياز المتوسط على المكانة المرموقة التي يحتلها على الساحة الدولية، مما يؤدي إلى ضرورة فهم الأسباب والعوامل التي من خلال تدفع قوى مؤثرة في المنطقة وهذا الوضع سياسات معينة تهدف إلى استقرار منطقة حوض المتوسط.

أصبح الإطار العام الأمن الأوروبي في منطقة المتوسط يخضع لتوازنات جديدة فرضت نفسها والتي تتضمن نتاج تحولات معقدة خاصة تحول بناء نظام مصادر التهديد الأمنية المتوسطية بعد بروز ما يسمى تهديدات الجنوب التي تمثلت في تشكيل قاعدة لبناء إقليم أمني معرفي في منطقة المتوسط[1] وهذا ما أكده لنا الأستاذ " روبرتو أليبوني" (Roberto Aliboni) في قوله: "... الدول الأوروبية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا... لكل العوامل السوسيو سياسية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل" [2].

بمعنى اعتبار أن البحر المتوسط له أهمية إستراتيجية وتمركز فعال من منظور أوروبي من أجل مواجهة هذه التهديدات الجديدة مثل محاربة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

[1] عمار حجار، المرجع السابق، ص141.

[2] Bichara khader, **G eopolitique de la proximité**, p harmattan, France, 1994, p54.

تكمن هذه الحركات المتطرفة مشكلة صعبة في استغلالها للظروف الأمنية التي مرت بها دول الجنوب من الحرمان، وعدم الاستقرار وانعدام العدالة وعدم احترام حقوق الإنسان؛ بالإضافة إلى سيطرة أنظمة الحكم فيها؛ وهذا ما أدى إلى اختلال استقرار هذه الدول وكان سلاحها الإرهاب الذي بدأ في انتشار عبر الأوطان، وهذا ما أدى إلى قلق أمني على أوروبا نتيجة انتشار الفوضى وحالة الاستقرار الداخلي إلى مجتمعات الضفة الشمالية المتوسط؛ وبهذا قد قام الإتحاد الأوروبي إلى تبني استراتيجيات وقيام هياكل قاعدية وضمان سياسات متنوعة من أجل احتوائها ومحاصرتها[1].

أما فيما يتعلق الشركات الموجودة ضمن الشركاء الرئيسيين، وكذا الأمم المتحدة من خلال تطبيق أدواتها حول الجريمة؛ بالإضافة إلى تقوية أثر السياسات والإستراتيجيات لمكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا تقوية شركائنا في جنوب أسيا، إفريقيا، وجوارنا الجنوبي، ولهذا يجب على الإتحاد الأوروبي القيام بتدعيم الجهود متعددة الأطراف مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحسين طريقة جمع الأبعاد سواء داخليا أو خارجيا وتنسيق الآليات المختلفة والمتخذة لتشمل المستوى الوطني الأوروبي وهذا ما تم في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.[2]

فيما يخص الهجرة غير الشرعية التي شغلت بال شمال المتوسط (أوروبا) وجنوبه، فتعتبر قضية مشتركة فيما بينهما. علمنا أن عامل اللغة له دور هام في تدعيم الهجرة من جنوب المتوسط خاصة دول المغرب العربي إلى شمال المتوسط إلى فرنسا والدول الأوروبية الغربية الأخرى، وهنا استمر عوامل الجذب (شمال المتوسط) وعوامل الدفع

[1] أحمد إبراهيم محمود،" **الإرهاب الجديد**: الشكل الرئيسي الصراع المسلح في الساحة الدولية"، السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002، ص ص 44-45.

[2] **الوثيقة الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي**،2003، ص4.

(جنوب المتوسط) في تحريك تياراتها. ففي شمال المتوسط ارتفاع مستوى معيشي وضمان الحريات الأساسية، وكذا انخفاض نسبة البطالة هذا منة جهة أخرى جنوب المتوسط انخفاض مستوى المعيشة والبطالة أيضا انخفاض مستوى الحريات الأساسية، ولهذا اتجهت الهجرة من جنوب المتوسط دول المغرب العربي إلى أوروبا خاصة الدول المتوسطة الأوروبية للعمل والاستقرار لفترات طويلة [1]

تتضمن مشكلة الهجرة ما بين الضفتين هو الفارق أن الضفة الشمالية تتكون من دول متجانسة وديمقراطية وانتهاجها التكامل من خلال بناء وحدتها السياسية والنقدية، أما الضفة الجنوبية فإن دولها غير متجانسة سياسيا واقتصاديا وعدم الاستقرار[2].

مما سبق يتضح لنا مفهوم العام للأمن الأوروبي يشمل الأمن السياسي، والاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي، وهذا ما أدى إلى انعكاس على طبيعة سياساته الأمنية وآليات التصدي لتلك التهديدات الجديدة من خلال تحديد أهداف السياسة الأمنية الأوروبية حسب البند الخامس من اتفاقية ما ستريخت:

- الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين (ميثاق الأمم المتحدة وميثاق باريس).
- الدفاع على أسس والمبادئ الإتحاد الأوروبي من أجل مواجهة تحديات.
- البيئة الأمنية والتهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب الجريمة المنظمة، المخدرات...) .
- الدفاع عن استقلال الإتحاد الأوروبي وحماية من أي خطر.
- حماية القيم والمبادئ المشتركة بين وحدات الإتحاد الأوروبي.

[1] بشار خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس** ، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2010، ص99

[2] علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية** ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص87.

-تحقيق الرخاء للفرد الأوروبي من خلال توفيره لأمنه النفسي والجسمي.

-تهدف السياسة الأمنية الأوروبية إلى تحقيق التعاون الأمني الإقليمي والداخلي بين الدول الأعضاء.[1]

-يتوجب على الإتحاد الأوروبي بناء سياسته الأمنية المشتركة التي تهدف إلى حماية الإنسان من أي خطر أو تهديد يهدد حياته، صحته، ثقافته ومعتقداته؛ ولهذا قد قام الإتحاد الأوروبي على مبدأين أساسيين هما: المبدأ الأول يمثل التأكيد من عدم المساس بسيادة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أما المبدأ الثاني يشير إلى بناء السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة بشكل أساسي وضمان جميع الأهداف والمرتكزات وهذا نتيجة تحديد أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية على النحو التالي:

-يقوم البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية على تركيز القدرات والثروات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي.

أما فيما يتعلق البعد الاجتماعي يشير إلى التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية وسعيها إلى تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع والفرد للوصول إلى مجتمع يعمه الأمان والمساواة ولهذا قام الإتحاد الأوروبي إرساء السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الاجتماعية.[2]

يقوم البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوروبية على أساس أن الإقليم يبقى في حالة الاستعداد لأي خطر أو تهديد عسكري، حيث يتم فيه الاعتماد على برامج الإنفاق

[1] بلال قريب، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات** ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010-2011، ص53.

[2] بلال قريب، المرجع السابق الذكر، ص ص 56-75.

العسكري والتسلح وفق لكل دولة للأمن ولكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوروبي الموحد.

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية في المتوسط والجزائر.

إن الإدراك الأمني الإستراتيجي والمصالح الإقليمية التي تخضع من خلال السياسة الدفاعية الأمريكية في الفترة الحالية لتحولات جذرية تحت تأثير نوعين من العوامل الهيكلية، الأول يتمثل في الفكر العسكري الذي يهدف إلى تنفيذ خطة إصلاح جذرية شاملة في المؤسسة العسكرية الأمريكية. أما فيما يخص العامل الثاني فيتمثل في الدلالات الخطيرة التي عكستها هجمات واشنطن ونيويورك في 2001/09/11 والتي عبرت على تواجد طائفة جديدة من التهديدات بالغة الخطورة التي يتعرض لها الأمن الأمريكي ومصالحه العابرة للحدود.

ومن أهم الأهداف الرئيسة للأمن الأمريكي التي نصت عليه الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية2002 تتمثل في:

تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال تأمين الاستقرار في الأقاليم الرئيسية في العالم، من حيث إقامة الولايات المتحدة علاقات تجارية معها أو استوراد منها السلع الحرجة مثل النفط والغاز الطبيعي؛ بالإضافة إلى الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية الدولية والمؤسسات المالية والتجارية.

ووفقا لما سبق فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فضل الاهتمام الأمريكي بالجزائر عن محدد أو مرتكز رئيسي للسياسة الأمريكية الجديدة نحو المنطقة، من حيث تأمين المصالح الإستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي والمنطقة المغرب العربي، خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة.

وتتنوع المصالح الأمريكية في شمال إفريقيا (المغرب العربي) فهي المنطقة الوحيدة التي ظلت في رقعة الشطرنج الأوروبية والفرنسية على وجه التحديد وتتسع لتشمل:[1]

1 -توثيق التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة لتأمين منطقة الإفريقي من أي أنشطة إرهابية، خاصة ما يتعلق منها بجماعات موالية لتنظيم القاعدة.

2 -تأمين آبار النفط خاصة الجزائر لضمان تدفقها الأسواق الغربية مع الأخذ في الحسبان أن غالبية الاستثمارات في هذا المجال أمريكية؛ بالإضافة إلى الاكتشافات النفطية الأخيرة في موريتانيا.

3 – الحصول على تسهيلات عسكرية بعد إعلان خطط خفض القوات الأمريكية في القارة الأوروبية، ويتم ذلك في ضوء ترتيبات برامج الشراكة بين حلف الناتو" NATO" ودول جنوب المتوسط.

4 -الحصول على حصة في سوق السلاح خاصة الجزائري منه تزامنا مع صفقات الأسلحة الضخمة بين الجزائر وروسيا، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في الحصول على نصيب من طلب دول المغرب العربي على السلاح خاصة مع استمرار الأسعار المرتقبة للنفط.

عند تتبع السياسة الخارجية الأمريكية والشراكة الأمنية مع الجزائر أن نقف عند محدد رئيسي، وهو قرب الجزائر بجنوبها الشاسع من المناطق الحيوية (آبار النفط) في غرب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي، وهذا من خلال السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بهدف التقليل من التبعية النفطية لمنطقة الشرق الأوسط.[2]

إن الفكرة المحورية في الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بمنطقة المتوسط تتلخص في النفط أولا وقد جرى تتويج تلك الحملة بنشر تقرير بالغ الأهمية، صادر عن مركز

[1] **المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر إدارة جورج بوش** نموذجا على الرابط: www.arbtimes. Com.

[2] يوسف أحمد السباتي، الاستراتيجية الأمنية للهيمنة على الأمة الاسلامية، عالم الطتب الحديث، الأردن، 2004.

الأبحاث الإستراتيجية. ولهذا فإن السياسة " CISIS" الإدارة الأمريكية والمحافظين الجدد بصورة عامة قد حذرت من عواقب الاستمرار في الاتكال على نفط الشرق الأوسط، طارحا النفط الإفريقي كبديل أمثل ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتقنع أكثر المستشارين النفطيين تشددا في البيت الأبيض بطرح أطروحات ذلك التقرير.

وبالفعل كان لابد من الإدارة الأمريكية العمل على التنسيق الأمني والعسكري مع الجزائر ومع باقي دول المنطقة لمكافحة الجرائم والجماعات الإرهابية، والتي تصفها وزارة الخارجية الأمريكية بأنها عبارة عن جماعات مهددة للمصالح الأمريكية في المنطقة حتى قبل أحداث 11سبتمبر2001؛ بالإضافة إلى النظر في العلاقات العسكرية الجزائرية سواء على المستوى العسكري أو مع إبداء الطرف الأمريكي استعدادا للتنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب.

يمكن تلخيص أن دور الجزائر أساسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من ثلاث زوايا تتمثل فيما يلي:

1 - الإمكانات الاقتصادية (مواد أولية النفط والغاز، وسوق داخلية وفرص استثمار) الضخمة وتعدد إمكانيات تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين التي تشهد تعزيزا مستمرا.
2 - الاستفادة من الدبلوماسية الجزائرية لتسوية بعض النزاعات في إفريقيا.
3 - دور الجزائر في الحرب على الإرهاب بخاصة في التعاون متوسطي وفي منطقة الساحل الإفريقي.
4 - إن المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط طوال الحرب الباردة ترتكز على المتغير العسكري بالدرجة الأولى وقد سيطرة مفاهيم:" الردع، سباق، التسلح،

الحرب النووية، احتواء الطرف الأخر, على المقاربات الأمنية وهي من مفاهيم المعجم الواقعيين للأمن.

مع نهاية الحرب الباردة بقيت الإستراتيجية الأمريكية في حوض المتوسط تتحرك بنفس الخلفيات تقريبا فعلى الرغم من زوال الخطر الشيوعي لم تتنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن الدور الذي لعبته في هذه المنطقة بل عمدت إلى تقوية هذا الدور وضمان تواجدها الدائم في المتوسط وذلك لأهداف رئيسية:[1]

-الانتقال من احتواء الإتحاد السوفيتي سابقا إلى احتواء دول الإتحاد الأوروبي وتحجيم دورها في المنطقة.

-ضمان أمن إمدادات النفط الآتي من الخليج العربي وشمال إفريقيا.

-ضمان أمن إسرائيل الحليف الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية.

- مراقبة المجال البحري المتوسط كونه معبرا رئيسيا وحيويا لتحريك القوات الأمريكية.

بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت المقاربة الأمريكية الأمن في المتوسط تنطلق من الوضع الدولي الجديد وهذا الوضع تتحكم فيه مجموعة من المحددات كالتعاون التنافس الاقتصادي...الخ؛ وهذا نتيجة التطورات التي عرفها مفهوم الأمن من خلال توسيع أبعاده ومستوياته، وما يميز الولايات الأمريكية نتيجة قدرتها على إعادة التنظيم والتكيف المستمر مع البيئة الدولية.

تعلن الإدارة الأمريكية بإستراتيجية الارتباط التي تهدف إلى تحقيق الأمن عن طريق الدبلوماسي الفاعلة والقوة العسكرية وتطور الرخاء الاقتصادي، حيث تتضمن

[1] مهند العزاوي، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية من الموقع الالكتروني: http://www.alzaytouna.net./arabic/C=201§a=115950

إستراتيجيتها المعلنة سنة 1997 بأهدافها ومبادئها من خلال نظريات الهيمنة وقيادة العالم وتحكيم النظام الديمقراطي الغربي وصولا إلى حرية السوق والعولمة ومن ثم الحكومة العالمية [1].

تركز الولايات المتحدة الأمريكية على مقاربة الأمن الدولي وحماية الأمن الجماعي وهو الأمر الذي يسمح لها بتنفيذ استراتيجياتها الأمنية في كل مناطق العالم، وتصبغ التهديدات الأمنية الخاصة بها بصيغة العالمية كما هو الحال لظاهرة الإرهاب، حيث تسعى من خلال هذه المقاربة ربط دول المنطقة بعلاقات تعاون وشراكة تسهل لها مهمة التواجد في المنطقة مع ضمان حماية أمن مصالحها؛ بالإضافة إلى تركيزها على بعدها السياسي الذي احتوى على نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وهذا نتيجة إقامة مشاريع على الطريقة الأمريكية عبر بوابة مشروع الشرق الأوسط، وهذا لامتلاكها على الموقع الإستراتيجية الهام، فوضعت أمريكا جملة مخططات عسكرية واقتصادية وسياسية للسيطرة على دولة وترويض أو إسقاط النظم الحاكمة المهددة لمخطط الهيمنة الجديدة[2].

أما من الناحية المشروع الاقتصادي الذي وجهته الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) في إطار ما يعرف بمبادرة إزينشتات نسبة إلى وكيل الوزارة الخارجية لشؤون الاقتصادية " ستيوارت إيزنشتات" من خلال عملها على عدم إقصاء المغرب العربي من إستراتيجيتها الجيو – اقتصادية العالمية الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1997 مشروع للشراكة مع الدول الثلاث

[1] محمد لمين البشري،المرجع السابق، ص ص 44-45.

[2] لقاء المكي، **العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر الواقع والتحديات** على الموقع: http://www. Aljazeera. Net/ mritems/ Stream/ 2006/9/8/1642331 151. Pdf.

الجزائر، تونس، المغرب) على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية واستبعاد كل من ليبيا وموريتانيا، [1] وتنص هذه المبادرة إلى: [2]

-إلغاء الحواجز التجارية.

-حرية التدفقات الاستثمارية.

-تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة.

-تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكو- مغاربية.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية انتهاج " سياسة متزنة" في جهة غرب المتوسط تجاه الجزائر والمغرب، تهدف للعب على وتر ونزاع الزعامة بين الجزائر والمغرب في المنطقة المغاربية عبر بؤرة الصحراء الغربية فالوضع القائم لمنطقة كما هو يخدم المصالح الأمريكية في المتوسط الغربي[3].

فيما يخص بعدها العسكري تلخصت في إيجاد أدوار أمنية جديدة لكل من الأسطول السادس وحلف شمال الأطلسي،وهذا باعتبار أن الأداة العسكرية لها أهمية كبرى في العقيدة العسكرية الجديدة، وهذا من أجل محافظة الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها الدولية واعتبار كل من الأسطول السادس وحلف شمال الأطلسي آليات التدخل العسكري لأمريكا في منطقة المتوسط.

المطلب الثالث: أثر وأفاق التنافس الأورو أمريكي على الأمن في المتوسط

[1] Abdenour Benanter et autres, **la méditerranée occidentale entre régionalisation et mondialisation**, Algérie : CREAD, 2003, p86.

[2] Ibid, p87.

[3] عبد النور بن عنتر، المرجع سالف الذكر، ص83.

يعتبر الفضاء المتوسطي حيزا حساسا للتنافس الإستراتيجي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فالمتوسط يعتبر بالنسبة للولايات المتحدة الطريق البحرية بامتياز نحو النفط وأسر ممر نحو الشرق الأوسط ومن أجل التحكم عسكريا في الفضاء المتوسطي، فإن حلف شمال الأطلسي يشكل إطار للتشاور بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وذلك رغم أن مواقف الطرفين من الرهانات الاقتصادية(نفط، سلاح) وإعادة الترتيب الجيو– استراتيجي للمنطقة، متعارضة وهكذا فإن قيادة الأسطول السادس الأمريكي هي التي تتولى القيادة الجنوبية للحلف الأطلسي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تفرض أولويتها على غيرها من الأعضاء في الحلف [1] هذا من جهة ومن جهة أخرى يمتاز الإتحاد ببنية مؤسسية قوية وتوزيع للمهام والسياسات، مما ساعده على البروز كقوة عالمية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ،وبشكل خاص في علاقاته مع الوحدات الدولية الأخرى،ويقوم الإتحاد الأوروبي بتأسيس علاقات شراكة مع الدول والمنظمات الأخرى، ومن بين تلك العلاقات المتميزة تأتي الشراكة الأورو متوسطية المعروفة ب" إعلان برشلونة" والتي أعلن عنها وتم تدشينها في 1995 وتحتل مكانة بارزة في رسم علاقات الإتحاد الأوروبي مع جيرانه الجنوبيين القاطنين في السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

باعتبار الفضاء المتوسطي مهد الحضارات والديانات السماوية، ومسرح [2] مواجهات عديدة تختلف حسب الحقب والمراحل وذو طبيعة جيوسياسية وإستراتيجية متفردة في العلاقات الدولية، تجعله يحضى بالاهتمام من طرف القوى الكبرى التي تنافس دوله وشعوبه المطلة عليه النفوذ والمصالح وبالتالي لو يكن البحر المتوسط بمبادئ عن التحولات العالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تتنافس القوى الكبرى لإعادة الانتشار

[1] **حوض البحر الأبيض المتوسط، الساحة الإقليمية لهجمات الليبرالية الجديدة** بقلم webmoudir، 6مارس2006.

[2] **موقف الجزائر من السياسات الأمنية للحلف الأطلسي والإتحاد في المتوسط، بعد الحرب البادرة** مأخوذة من الموقع: http:// Hal. Handle. Net/ 123456789 / 474 Science politique, 29/10 / 2014:

الإستراتيجي في المنطقة، خاصة القوى التقليدية كالولايات المتحدة الأمريكية الإتحاد الأوروبي وبدرجة أقل الصين وروسيا في صراع اقتصادي محتدم نتيجة تراجع الصراع العسكري بعد الحرب الباردة،كل هذه المتغيرات السالفة الذكر جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي تتحرك لاحتواء مخاطر ما بعد الحرب الباردة من جهة والتموقع استراتيجيا في المنطقة من أجل المصالح والنفوذ من جهة أخرى، وباعتبارهما قوتين تملك الإمكانيات السياسية والعسكرية والاقتصادية لهذا الغرض جعلها تطرح مبادرات تجاه المنطقة المتوسطة للتكيف مع الوضع الجديد ،ونتيجة لسياق دول جنوب المتوسط التي يتميز مشهدها السياسي بالشمولية والانغلاق وواقعها الاقتصادي بالتردي والتخلف، وذلك ما ألقى بظلاله على الشعوب جنوب المتوسط وأفرز اضطرابات اجتماعية وسياسية بين دول المنطقة من شأنها تهديد الأمن المحلي والإقليمي والدولي، والجزائر باعتبار موقعها الجغرافي المطل على البحر المتوسط جعلها معنية بتحولات حقبة ما بعد الحرب الباردة، كما يعتبر الإقليم المتوسط بمثابة المحور الإستراتيجي لأمنها القومي، نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حال عدم الاستقرار أو التهديد على جناحها الشمالي، وقد شهد البعد المتوسطي للأمن الجزائري تحولات هامة منذ أواخر العقد الماضي حيث انتقلت الجزائر من خانة التهديد إلى خانة الحوار والتعاون الأمنيين، فبعد أن كانت مصدر قلق من قبل بعض الدوائر الأطلسية والأوروبية أصبحت شريكة في المبادرات الأمنية التي أطلقها الغرب اتجاه المنطقة.

التسابق الأمريكي الأوروبي في المنطقة غير ظاهر للعلن؛ إلا أنه يوجد تصريحات مختلفة لكل منهما تجاه قضايا المنطقة، فواشنطن متخوفة من أنه ألم يكن قرنا أمريكيا

قرنا أوروبيا فهذا التنافس [1] والتعدد في المبادرات الأمنية من شأنه تشتيت صف دول المنطقة، خاصة العربية منها.

إن التعاون المطروح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، لا يزيد إلا من فقر المنطقة المتوسطية، فالتواجد العسكري، الدائم لكلاهما وإن كان هدفه حماية وتحقيق أمن المنطقة إلا أنه سبب التوتر والتهديد لأمن المنطقة، بسبب تنامي روح الكراهية للغرب من طرف الشعوب العربية والمسلمة، تشجيع الديمقراطية ودعم الانتخابات الحرة في المنطقة، من خلال المساعدات التقنية والتدريب على الصعيد البرلماني، وتقديم الاستشارات القانونية، من شأنه تغليب النموذج الغربي في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أما فيما يخص الهدف الأمني احتواء التنظيمات الإرهابية المتشددة في المنطقة، وعزلها العالم الشمالي، الحصول على المعلومات الإستخبارية من الدول المنطقة كالجزائر، لمحاصرة الشبكات العالمية الإرهابية، كسب مزيد من التأييد العالمي فيما يخص الحرب العالمية على الإرهاب؛ بالإضافة إلى الوقوف في وجه العدد المتزايد لمهاجري الضفة الجنوبية، لماله من انعكاسات سلبية على أمنهم الداخلي بسبب ما يسببه التعدد الثقافي والإثني من مشاكل أمنية والحفاظ على المصالح الإستراتيجية للدول الغربية، خاصة الشركات الأمريكية والأوروبية العاملة في مجال الطاقة، وكذا السيطرة على سوق السلاح في المنطقة، وعزلها عن تدخل القوى الكبرى الأخرى كالصين وروسيا ومستقبلا الهند.

فيما يخص الهدف الاقتصادي تمثل في تفتيت التكتلات الاقتصادية للمنطقة كمحاربة الدول المغاربية التكتل فيما بينها وتكتل مجلس التعاون الخليجي، إدخال المنطقة في

[1] د.لعجال محمد الأمين، مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وآليات التصدي له، جامعة محمد خيضر بسكرة، د س ن.

المنظومة العالمية الرأسمالية، عبر تشجيعها لسياسة الاستثمار الأجنبي ومن ثم إشراكها في المنظمة العالمية للتجارة؛ بالإضافة إلى الرغبة في الحصول على فرص استثمار في السوق المحلية لدول المنطقة، لما تحويه هذه السوق من عوامل جذب المتمثلة في عوائد النفط الاستثمار في العجز الاقتصادي لدول المنطقة للاستفادة من عقود تحديث مؤسساته الاقتصادية. [1]

[1] الجميلي حميد، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن العشرين، مجلة شؤون عربية، عدد 100، ديسمبر 1999.

خاتمـــــــة

الخاتمة:

بعد دراستنا لموضوع البعد الأمني في السياسة المتوسطية الجزائرية الجديدة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج المستخلصة من البحث وهي كالتالي:

أفرزت التحولات الجذرية العميقة التي مست السياسة العالمية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة،مجموعة من الديناميات الجديدة والفاعلة على المسرح الدولي،أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع سرعة ووتيرة هذه التحولات ما اوجد ضرورة قصوى لإيجاد مفاهيم حديثة،وإعادة صياغة منظورات جديدة استجابتا للبيئة الدولية الجديدة.هكذا تولي مجموعة من الدارسين مهمة مراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم الضيق الذي حصرته الواقعية في البعد العسكري،إلى مفهوم أوسع يشمل أبعادا جديدة،وقد كان الإسهام الأكبر لمدرسة"كوبنهاغن"للدراسات الأمنية وعلى رأسها"باري بوزان" الذي اقترح قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة
سياسية،اقتصادية،اجتماعية وبيئية، وساهمت هذه المراجعة في حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري بروز عدة مقاربات ومفاهيم كالأمن الشامل،الأمن المتبادل والأمن التعاوني.

هذا التغير والتحول الذي عرفه مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات و المخاطر التي تهدد أمن الدول، والتي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود والقارات:كالجريمة المنظمة، الهجر ة غير الشرعية، انتشا ر أسلحة الدمار الشامل، الإرها ب.....وأثبتت هذه التهديدات محدودية قدرات الدولية وصعوبة حماية حدودها وأمن موطنها بمفردها،ومن هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي بالأساس هندسة وترتيبات أمنية تعاونية إقليمية كفيلة بإيجاد حلول الإشكاليات والمعضلات الأمنية الجديدة.

على هذا الأساس تناول موضوع الأمن عدة زوايا عكست وجهات نظر مختلفة من خلال الجدل حول مفهومه، وارتباطه بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة،كون هذه الأخيرة في صيرورة ديناميكية مستمرة،مما عقد من إمكانية صياغة موحدة قابلة للاستعمال الواسع النطاق،حيث ركز الأمن على ثلاثة مستويات تحليلية هي على مستوى الوطني بحماية الوطن من أي تهديد لسيادته وحدوده الإقليمية،والمستوى الإقليمي من حيث تحقيق الأمن في أي دولة مرتبط بالأوضاع الأمنية في الإقليم الذي تنتمي له الدول.أما على مستوى العالمي أن الفرد عنصر أساسي في تحقيق الأمن، إ ذ كلما تحقق أمن الفرد كلما استتب الأمن والسلام على مستوى العالم.

شكلت منطقة المتوسط عبر التاريخ محطة هامة للقوى الكبرى لما تتمتع به من مقومات جيوسياسية،اقتصادية وأمنية؛بالإضافة إلى أهمية موقعها الجغرافي الذي يعتبر أهم المواقع الإستراتيجية في العالم والتي تشكل نقطة ارتكاز رئيسية في سياسات القوى؛فالمتوسط يفتقر لتعريف محدد وضبط خصوصية رغم استخدامه في الأدبيات وحقل الدراسات المختلفة،لذا تبقى أهمية الجيوسياسية،الأمنية والاقتصادية الشيء المتفق عليه لا جدال فيه وهذا ما أدى إلى ظهور تهديدات أمنية مثل(الإرهاب،الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية)التي أصبحت تهدد العالم بأكمله،لذا ينبغي الاستجابة العالمية،تكون شاملة وواسعة لمواجهة هذه الأخطار.

لقد تناولنا في دراستنا مسألة الأمن المتوسطي في إستراتيجية خاصة حين يقترن هذا المفهوم بمنطقة من أكثر المناطق حساسية وتعرضا للتوترات والأزمات الدولية في العالم،وما زاد من توتر هذه المنطقة محاولة القوى التي مرت منه،وأرادت بسط نفوذها عليه،مما توجب أن تكيف مفهوم الأمن بالطريقة التي تخدم مصالحها الإستراتيجية،عن

طريق تطبيق نظريات وإستراتيجيات تنافسية،دون إبداء أي مراعاة لطابع المنطقة الحساس والهش مما يعرض المنطقة إلى صدامات وتهديدات أمنية محتملة في أي لحظة.

كثرت وتعددت النظريات والإستراتيجيات المرتبط بقضايا الأمن في المتوسط مثلا أثناء فترة الحرب الباردة خطط ومبادرات إستراتجية عدة لاحتواء المنطقة منها الاقتصادية كمشروع مارشال وترومان من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ومنها الأمنية.حيث عرفت المنطقة ما يعرف بسياسة الأحلاف مثل بروز حلف شمالي الأطلسي الذي كان يرى في تواجده حماية للأمن والاستقرار الأوروبي والمتوسطي معا.

إن التغيرات التي طالت النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة جعلت الإقليم المتوسطي رهانا أساسيا لإشكالية الأمن لحلف الناتو،حيث أدرك هذا الأخير أن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللاأمن،وهذا ما استدعى توجه الحلف نحو منطقة المتوسط مع التأكيد على أهمية المنطقة في مفهومه الإستراتيجي الجديد.

وعليه، شرع الحلف بإقامة ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر التوترات في منطقة المتوسط، وقام بطرح الحوار المتوسطي عام 1994 بمشاركة سبعة دول متوسطية (المغرب،إسرائيل،مصر،الأردن،الجزائر،تونس،موريتانيا)لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة،ولإزالة المخاوف والشكوك والأفكار الخاطئة عن الحلف،وكاد هذا الحوار أن يعانى من الشلل لولا تداعيات أحداث 11سبتمبر2001 التي ساهمت بدورها في تفعيل دور الحلف في منطقة المتوسط، وتفعيل الحوار بإعطاء دفع جديد للتعاون في هذه المنطقة.

يطبع التعاون والتنافس على العلاقات بين دول في المنطقة المتوسطية ويظهر ذلك جليا في سلوك الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وفي هذا الإطار ينبغي

تدعيم التعاون الأمني بمجموعة من الآليات كالدفاع الجماعي،الأمن الجماعي، والتي تنظمها الهيئات العالمية كمنظمة الأمم المتحدة و إعادة الاعتبار لدورها الأمني خاصة في ظل الفوضى الدولية التي أفرزتها التحولات العالمية الجديدة.

إن الاعتماد على العلاقة الترابطية بين الاعتماد المتبادل والأمن يؤدي إلى بناء وتماسك الأفراد والمجتمعات على المستوى العالمي،فكلما اعتمدت الدول على بعضها في تحقيق الأمن الشامل كلما سادت خيارات ومعايير التعاون بدلا من الصراع والتنافس.

لذا يبقى مجال التعاون الأمني المتبادل الركيزة الأساسية لبناء علاقات تعاونية أمنية بين الدول الكبرى ودول المغرب العربي،فتكون الأطراف مقتنعة من خلال النقاشات الجدية بينهم حول تنامي التحديات الأمنية المشتركة وتعدد مصادر تهديدها،وهذا ما يؤكد على ضرورة الاستفادة من الأدبيات النظرية ومراجعة الأطروحات الفكرية للتعاون الأمني والاعتماد المتبادل،من خلال اعتمادهما كإستراتيجية مهمة في إدارة التهديدات الأمنية المشتركة في المجال المتوسطي.

قائمة المصادر والمراجع

أ)المراجع العربية:

1)المصادر:

-القرآن الكريم.

2)المراجع:

الكتب:

1-إبراهيم الدسوقي، **القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط**، السياسة الدولية، القاهرة:مركز الدراسات والإستراتيجية، ع-188، 1994.

2-د.إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى**، (عمان:دار الأهلية النشر والتوزيع، 1998.

3-د.إبراهيم العناني، **النظام الأمني الدولي**، القاهرة: د م ط، 1997.

4-أمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي**، بيروت:دار الوحدة، 1980.

5-بريان وايت، **قضايا في السياسة العالمية** ، ترجمة:مركز الخليج الأبحاث، دبي، دار نشر بالغراف ماكملان، الطبعة الأولى، 2004.

6-بلال قريب، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

7-بشار خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس**، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2010.

8-تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي**-دراسة حالة الإرهاب- مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية لجامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004.

9-جسام محمد صالح، **مفهوم الأمن**، د ب ن، د م ن، د ط، 2013.

10-د.حامد عبد الله ربيع، البحر الأبيض المتوسط والإستراتيجيات الكبرى، حول سياسة عربية للبحر المتوسط، قضايا عربية، بغداد، ع-4، أفريل1980.

11- ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية** ، 1995-2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، فسم العلوم السياسية، 2010.

12-رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية** ، مداخلة من ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط لجامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 29-30أفريل، 2008.

13-روبرتو أليبوني، **البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص** ، (تر:سلوى حبيب)السياسة الدولية، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع- 188، 1994.

14-ربيج علي، **الجزائر والأمن في المتوسط**:واقع وآفاق الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق قسنطينة، 2008.

15-زهرة شيخ الشيوخ، **العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال أطلسي بعد الحرب الباردة** ، 1991-2008.

16-سهايلية سماح، **الجغرافية السياسية للبيئة المتوسطية وأهميتها في الإستراتيجيات الدولية**، دراسات إستراتيجية و سياسات الدفاع، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، د ط، د س ن.

17-سمعان بطرس فرج الله، **مصر والدائرة المتوسطية للواقع والمستقبل حتى 2020**، القاهرة:دار الشروق، 2002.

18-سماره فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأوروالمغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط(1995-2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

19-سمير فرج، **دوائر الأمن القومي المصري**، البحر الأبيض المتوسط، د ب ن، د م ن، د ط، د س ن.

20-صلاح الدين علي الشامي، **دراسات في الجغرافية السياسية**، الإسكندرية، د د ن:الأهالي الطباعة، 1999.

21-طه المجذوب، **الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية**، السياسة الدولية، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، لسنة 32، ع-124، أفريل1996.

22-الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982:بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**، ج1، الجزائر:دار هومة، 2007.

23-طلعت عتريس، **فلسطين والإسرائيليين:من يرهب من؟**، مجلة ما وراء البحر، المطبوعات الجامعية، ماري لافا لي، باريس، ماي2002.

24-عمار الحجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي، رسالة** ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002.

25-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة المصرية، 2005.

26-عبد المعطي زكي، **الأمن القومي:قراءة في المفهوم والأبعاد**، جامعة القاهرة، 09فبراير2016.

27-عبد الهادي التازي، **محطات مضيئة من تاريخ البحر المتوسط**، مطبوعة سلسلة الدورات:أي مستقبل حوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي؟، الرباط:مطبعة المعارف الجديدة، الدورة الأولى1995.

28-علي أحمد هارون، **أسس الجغرافية السياسية**، القاهرة:دار الفكر العربي، 1998.

29-عدنان صافي، **الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر**، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، 1988.

30-د.عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، القاهرة:دار الموقف العربي، 1989.

31-عمر بغزوز، **فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة**، من عمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام11-12و2003/10/13.

32-فهد محمد الشقحاء، **الأمن الوطني:تصور شامل**، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2004.

33-فايز محمد العيسوي، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، د س ن.

34-ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، عمان، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013.

35-لخميس شيبي، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية-فترة ما بعد الحرب الباردة(1991-2008)**، ط1، الجيزة:المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010.

36-محمد الأمين البشري، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، الرياض:أكاديمية نايف العربية العلوم الأمنية، 2000.

37-مكنمارا روبرت، **جوهر الأمن**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 2002.

38-مصطفى العوجي، **أساليب التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني**، الرياض:المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993.

39-ميريللي غرندل، **مستعد أم لا:العالم النامي والعولمة في نايودوناهير**، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة:محمد شريف الطرح، مكتبة الجيكان، 2002.

40-ميشال تشود رفيسكي، **عولمة الفقر**، تر:محمد مستجير مصطفى، القاهرة، دار سطور، 2000.

41-محمد شلبي، **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة من أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

42-ماريو شوا ريس، **علاقة المغرب بالضفة الشمالية**، مطبوعة سلسلة الدورات:أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي؟، الرباط:مطبعة المعارف الجديدة، الدورة الأولى، 1995.

43-محمد الكتابي، **مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال والجنوب في حوض البحر المتوسط**، مطبوعة السلسلة الدورات أي مستقبل لحوض المتوسط والإتحاد الأوروبي؟، الرباط:مطبعة المعارف الجديدة، الدورة الأولى، 1995.

44-محمد الرياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوسياسية**، بيروت:دار النهضة للطباعة والنشر، 1989.

45-منعم العمار، **الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية** ، مجموعة من الباحثين، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.

46-محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، بيروت:الدار المصرية للطباعة، 1971.

47-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، 1998.

48-ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان:دار الكتاب العربي، 1985.

49-ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، ط1، لبنان:دار النهضة العربية، 2008.

50-يوسف أحمد السباتين، **الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الأمة** الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2004.

50-هشام محمود الإقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر** ، مدخل تاريخي سياسي، الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، د س ن.

51-هربرت بولون، **نطاق التهديد غير العسكري في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، (مجموعة من المؤلفين)، تر:فادي حمود وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

المقالات:

1-أحمد ابراهيم محمود، **الإهاب الجديد:الشكل الرئيسي الصراع المسلح في الساحة الدولية**، السياسية الدولية، العدد147، جانفي، 2002.

2-بولعراس بوعلام وجبابلة فريد، **الجريمة المنظمة الوجه الآخر للإهاب الدولي**، مجلة الجيش، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد417، 2002.

3-بنى هنسون، (تر:منار الشوريحي)، **الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط**، مجلة السياسية الدولية، العدد118، أكتوبر، 1994.

4-حفيظ صواليلي، **الصناعة الزراعة الجزائر عاجزة عن تلبية الحاجيات المحلية**، الحبر، العدد5879 ليوم 17جانفي 2010.

5-خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط**، مجلة السياسة الدولية، مصر:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد123، 1996.

6-سمير صارم، **النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية** ، مجلة الفكر السياسي، العدد18-19-ربيع-صيف2003.

7-سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم الأطر)**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008.

8-السيد ياسين، **أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط** ، مجلة السياسية الدولية، العدد 118 أكتوبر، 1994.

9-د.علي الدين هلال، **الأمن القومي العربي** ، دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، العدد35، تونس، 1984.

10-ليالو مورو، **الرشوة:أسبابها ونتائجها والسبل الواجبة لاستكشافها**، مجلة ماليات التنمية، مارس 1998.

11-محمد صابر عنتر، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط**، تحييد البحر المتوسط إضافة الأمن العربي، مجلة قضايا عربية، العدد4، 1980.

المراجع الإلكترونية:

1-أهمية الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع مأخوذ من الموقع :

www.fsjes.agadir.info

2-ايه ذياب عبد الله طقاطقه مأخوذ من الموقع: www.mawdoo3.com بتاريخ 2016/03/08.

3-إميل أمين، "جاك بيرك، قراءة رمضانية لضيف على الإسلام"على الموقع الإلكتروني: issueon=11700&article=58370 ?//www.awsat.com.

4-أسس ومبادئ الأمن الوطني على الموقع:www.Moqatel.com

5-الجزائر والبيئة (تم تفحص الموقع يوم 12 ديسمبر 2009)

http://www.Entu.dz/ar/Dossiers/envir2-php.

6-حسن محمد، تحقيق الأمن الشامل مسؤولية الجميع مأخوذ من الموقع:

www.Somlitimes.net 06/05/2016.

7-سعيد الصديق، الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ على الرابط:

http://Studies.Aljazeera.net

8-زكريا حسين، مفهوم الأمن الوطني، على الرابط الالكتروني:

htm.www.islanonline net brapic/mafaheem index

9-شيماء عطاء الله، **خصائص وتصنيفات الجريمة المعلوماتية** ، تم تفحص الموقع يوم 10 نوفمبر2009. http://www.Shaimaetalla.com/yb/Showthred php-?I=8951

10-مأخوذ من بيان:" **الاجتماع الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط حول البيئة والتغيير المناخي**، أثينا13مايو2014.

11-لمزيد من التفاصيل انظر:لمفهوم الأمن مأخوذ من الموقع:

www.Politics.dz.com.

ب)المراجع الأجنبية:

1-Abdebwahad Biad, **la dimension humaine de la sécurité dans le partenariat euro méditerranéen, reune idara** ; vol : 12, n23, 2002.

2- Barry Buzan, **people states and-fear:-** an agenda for international security studies in post cold war era,2,people states and fear: an agenda for international security studies in the post cold war era,2,ed boulder rienner publisher1991.

3- M. Berowitz and p. G. Bock, **American National Security** (Now York/ Free press, 1965).

4- Bichera khader, **G géopolitique de la proximité**, p harmattan, France, 1994

5- Charles Philippe David, **théories de la sécurité :** paris : Montchrestien, 2002.

6- Dario Battistila, **théorie des 3-relations internationals**, paris, presses de science politique, 2003.

7- Edward Azar and.c.I.Moon, **Nolional Security in the third word (Marry land: center for international Development and conflict Management**, University of Mary land, 1988).

8- Hans .J. Morgantau, **politiks Among Nations**: the setrugle for power and peace (Alfred. A. Konop. Inc, sixthEd, 1985).

9- J. Holsen and J. waelboeck, **the less Developed contries and the international Mecharricanism**, proceedings of the American Association, vol1, 1972.

10- Marie claud SNOUTS et al**, dictionnaire des relations,** paris, dallog, 2003.

11- Marianne Stone, **Security according to Buzan:** A comprehensive Security analysis, in: http://geest. Msh- Paris. Fr/IMG/ pdf/ Security for Buzan-np3.pdf.

12- Plan bleu, **les transports maritimes de marchandises enmeditevranee : perspective2025**, paris : centre activités régionales du PNUE / PAM, valbonne, 2010.

13- Peter Hough, **Understanding Global Secrity**, London and Now York, Routledge, 2004.

14- Pierre willa, **la méditerranée comme espace invente**, jean Monnet working papers, N25, paris, Novembre1999.

15- Robert Mac Namora**, the Essence of Security**, (New York: Haspen and Row, 1968).

16- Yosar yakis Euro. **Mediterranean cooperation in the field of and Anti teerroism.** (Retrieved on .19-12-2009) < bHp://www.yasaryahis net/ mechis. Konumalaril/ londra, Euro Mexo- Final.

فهـــــرس

فهرس البحث

	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
مقدمة.	أ
الفصل الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للبعد الأمني والمتوسطي الجزائري.	
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية الأمن.	12
المطلب الأول: الجدل حول مفهوم الأمن.	13
المطلب الثاني: الأبعاد الجديدة للأمن وتحديد وسائله وأساتذته.	18
المطلب الثالث:أهمية الأمن وخطر غيابه.	24
المبحث الثاني: ماهية المنطقة المتوسطية وأهميتها.	30
المطلب الأول:تعريف المنطقة المتوسطية.	31
المطلب الثاني:خصوصية المنطقة المتوسطية.	35
المطلب الثالث:أهمية المنطقة المتوسطية.	39
الفصل الثاني:محددات ومستويات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.	
تمهيد	49
المبحث الأول:محددات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.	50
المطلب الأول:دوائر الأمن المتوسطي وعوامله.	51
المطلب الثاني:مصادر التهديد البعد الأمني المتوسطي.	55
المطلب الثالث:مرتكزات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.	59

المبحث الثاني:مستويات البعد الأمني المتوسطي الجزائري.	65
المطلب الأول:المستوى الوطني(القومي).	66
المطلب الثاني:المستوى الإقليمي.	68
المطلب الثالث:المستوى الدولي.	72
الفصل الثالث:التهديدات الأمنية وأثرها على السياسة المتوسطية الجزائرية.	
تمهيد	78
المبحث الأول:التهديدات الأمنية في المتوسط.	79
المطلب الأول:الجريمة المنظمة.	80
المطلب الثاني:الإرهاب.	82
المطلب الثالث:الهجرة غير الشرعية.	85
المبحث الثاني:الآليات المتخذة من الجزائر لحماية الأمن في المتوسط.	89
المطلب الأول:السياسة الأوروبية في المتوسط والجزائر.	90
المطلب الثاني:السياسة الأمريكية في المتوسط والجزائر.	94
المطلب الثالث: أثر وأفاق التنافس الأوروأمريكي على الأمن في المتوسط.	100
خاتمة.	105
قائمة المصادر والمراجع.	110

ملخص :

الملخص باللغة العربية:

إن البعد الأمني في المنطقة المتوسطية يمكن تفسيرها ضمن مجموعة من مفاهيم الأمن الشامل عبر ثلاثة مستويات من المستوى الوطني فالإقليمي فالعالمي وبالاعتماد على ركائز نظرية،بافتراض اعتماد الفواعل الدولية على المصلحة كأداة مفسرة لطبيعة العلاقات بين الدول والمناطق،باعتبار أن الأمن العالمي هو الدافع الأساسي للاعتماد المتبادل والتعاون،حيث أن الأمن في المنطقة المتوسطية الجزائرية الجديدة تتفاعل ضمن بيئة تتعارض فيها المصالح والغايات القومية والجهوية بين الأطراف الفاعلة وهذا ضمن مجال إقليمي مشترك.

تتسم العلاقات الأمريكية والأوروبية بمزيج من التعاون والتحالف، ومن أثر وأفاق التنافس فيما بينها على الأمن في المتوسط في آن واحد، هذه العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة، إذ أن أوروبا تعتبر منطقة المغرب العربي مجالها الحيوي، بحكم القرب الجغرافي والموقع الإستراتيجي وكذا الروابط التاريخية الاستعمارية، وبالتالي تعمل على احتواء المنطقة عن طريق الشراكة الأورومتوسطية؛ أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية تنظر لمنطقة المغرب العربي فراغا استراتيجيا لابد من ملئه، وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وكذا عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم.

Résumé en français :

La dimension de la sécurité dans la région méditerranéenne peut être interprétée dans un éventail de concepts de sécurité complets sur trois niveaux de Valaalmi national Valakulaima et basé sur les piliers de la théorie, en supposant la dépendance de la fonction des acteurs internationaux sur l'intérêt expliqué à la nature des relations entre les pays et régions comme un instrument, comme la sécurité mondiale est la principale motivation de la dépendance mutuelle coopération, la sécurité de la nouvelle région méditerranéenne algérienne interagissent dans un environnement contraire aux intérêts des acteurs nationaux et régionaux et entre les objectifs et ce, dans une zone régionale de joint.

Caractérisé par les relations américaines et européennes avec un mélange de coopération et d'alliance, ainsi que l'impact et les perspectives de la concurrence entre eux sur la sécurité en Méditerranée en même temps, ces relations sont régies par les intérêts vitaux des deux parties dans la région, l'Europe est considérée comme la région du Maghreb arabe et de son domaine vital, en raison de la proximité géographique et son emplacement stratégique, ainsi que des liens coloniale historique, et travaille donc pour contenir la région à travers le partenariat euro-méditerranéen, comme les États-Unis considèrent la région du Maghreb un vide stratégique à pourvoir, dans le cadre de la sécurisation des intérêts américains, ainsi que la domination du processus de Galles nation absolue au monde.